الشيخ حسين أحمد الخشن

علامات الظهور

بين حلم الانتظار ووهم التطبيق

إصدار
المركز الإسلامي الثقافي
مجمع مسجد الحسنين (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

المقدّمة ٧

تمهيد ٩

نهضة الأمة بين ثقافة الأمل ونظرية التقهقر الحضاري ١١

ثقافة الأمل ١٢

مفاهيم تيئيسيّة ١٣

نظريّة التقهقر الحضاري ١٤

القرآن ونظريّة التقدّم الحضاري ١٦

الروايات توصيفيّة واستشرافيّة ١٩

المهدويّة عقيدة التغيير والأمل ٢٣

علامات الظهور والقراءة الإسقاطية ٢٧

سلبيّات القراءة الإسقاطية ٢٩

أمنيات طواها الزمن ٣٢

العَلاَمة: معناها ووظيفتها ٣٤

ضوابط التعامل مع علامات الظهور ٣٦

١ ـ نقد الأسانيد والمتون ٣٦

٢ ـ اعتماد القراءة الموضوعيّة ٣٧
٣ ـ اجتناب التطبيقات الظنيّة ٣٩
٤ ـ علامات الظهور بين المحتوم والموقوف ٤١
١ ـ العلامات الموقوفة ٤٢
٢ ـ العلامات الحتميّة ٤٢
نماذج القراءة الإسقاطيّة ٤٦
النموذج الأول: رايات أهل المشرق ٤٦
النموذج الثاني: أزمة الحكم في الحجاز وموت عبدالله ٥٠
النموذج الثالث: شُعيب بن صالح ٥٣
النموذج الرابع: السفياني ودوره ٥٧
المصادر والمراجع ٦١

المقدّمة

بلغةِ العالِم المتمكّن، المستندِ في ثقافتِه وعِلْمِه إلى القرآن الكريم، وما وَرَدَ صحيحاً في السنّة النبوية الشريفة وفي أحاديث أئمّة أهل البيت عليهم السلام .. يحاكِمُ سماحةُ العلاّمة الشيخ حسين الخشن جملةً من أحاديثِ علامات الظهور التي تتأرجح بين الغثّ والسمين.. فتوقّف عند الغثّ منها، مناقِشاً، ومحلّلاً، وناقِداً، وما ذاك إلاّ للتأكيد على أنّ لعلامات الظهور، ضوابط ومعايير شرعية بعيداً عن الوهم ومجافاة الحقيقة، حيث لا بدّ للمتحدّث عنها أن يراعي ذلك حتى لا يسقُطَ في المحظورات التي تتنافى والتقوى العلميّة..

إنّها مدرسة السيّد فضل الله (رض) التي تتبعُ الدليل، والتي تميل حيث يميل، والدّليل الحقُّ تتّجهُ بوصلتُه دائماً نحو الحقيقة.. وسماحة الشيخ الخشن، أحدُ البارزين في هذه المدرسة الذي وظّف قلمه لخدمة الإسلام في خط أهل البيت عليهم السلام ..

ونحن، في المركز الإسلاميّ الثقافيّ، إذ ننشر هذه الدّراسة «علامات الظهور بين حلم الانتظار ووهم التطبيق» نردّدُ مع الفقيهِ المجدّدِ السيد فضل الله (رض): «نحنُ ننتظرُه لا انتظار الغافلين، ولا انتظار المرتاحين، بل انتظار الرساليّين، لأنّه صلى الله عليه وآله رسالةٌ نعيش روحانيّتها في الحاضر، وننتظر حركتها في المستقبل.. ونردّد على الدّوام: اللهمّ أرِنا الطّلعة الرّشيدة والغرّة الحميدة».

والله الموفّق

مدير المركز الإسلامي الثقافي

شفيق محمد الموسوي

رجب ١٤٣٢ هـ / حزيران ٢٠١١ م

تمهيـــد

في انتظار المصلح المهدي، موعود الأنبياء وأمل المستضعفين، ينخـرط الكثير من الناس في حديثٍ شبه دائمٍ عن شخصيّة هذا المخلّـص ورسـالته ودوره وما سيقوم به عند ظهوره..

ولا نبالغ بالقول: إنّه لم تتعرّض قضيّةٌ مـن قضـايا الاعتقـاد إلى مثـل هذا الجدل والتساؤل، والاستغلال والتوظيف، وربّما التشويه والتزوير كما تعرّضت لذلك قضية المهدي المنتظر عجل الله فرجه..

من الحديث الخلافيّ حول شخصه واسمه وولادته، إلى الحـديث عـن غَيْبَته ـ كما هي عقيدة الشيعة الإماميّة ـ وطول عمـره، وسـرّ تلـك الغَيْبَـة وحكمتها، إلى الحديث عن ظهوره وأوان هذا الظّهور وعلاماتـه ومـا نَجَـزَ من تلك العلامات أو هو في طَوْرِ التحقّق.. إلى الحديث عن دولته وأركانها وسياستها وركائزها، وهل أنّه يَسُوس النّاس بالرّحمة والصـفح أم بالسّـيف والعنف؟

إلى أحاديثَ كثيرةٍ حول ما يعقب دولة المهـديّ عجل الله فرجه مـن نهايـة العـالم والتاريخ تمهيداً ليوم البعث الموعود..

وفي كلّ هذه المجالات تكثر الأوهام وتنتشر الأكاذيب والأضاليل والخرافات، فيختلط الحقّ بالباطل، والوهم بالحقيقة، والصدق بالكذب، الأمر الذي يفرض على أهل العلم من المؤمنين بهذه العقيدة أن يتحمّلوا المسؤوليّة الشرعيّة في مواجهة الانحراف وتقويم الاعوجاج وتصحيح المسار..

والبحث الذي نقدّمه للقارئ الكريم - وهو في الأساس عبارةٌ عن مقالاتٍ مختصرة نُشِرت سابقاً - يتناول مفردة من تلك المفردات التي كَثُرَ اللّغطُ والجدل حولها، وطالها الاستغلال والتشويه والتوظيف، وهي قضيّةُ علامات الظّهور، ومحاولة تطبيقها على واقعنا المعاصر والاستنتاج من ذلك أنّ عصرنا هو عصر ظهور المهديّ المنتظر عجل الله فرجه، ونستبق الحديث عن علامات الظّهور بحديثٍ نقدي عن نظريّةٍ ذات صلة بهذا الموضوع، وهي نظرية التقهقر الحضاريّ للتاريخ.

والله ولي التوفيق

حسين أحمد الخشن

٢٥ أيار ٢٠١١ م

نهضة الأمة بين ثقافة الأمل

ونظرية التقهقر الحضاري

يعتقد بعض الناس أنَّ التأمل في ماضي الأمة وحاضرها لا يدفع إلاّ إلى مزيد من الإحباط واليأس والشعور بالخيبة، لأنّ هذه الأمة في تقهقر وتراجع مستمرّ على المستويات كافة، ففي المجال الاقتصادي لا يزال الفقر يجتاح غالبية بلاد المسلمين وتفتك بهم الأمراض والأوبئة، وعلى المستوى الأمني فإنّ التناحر الداخلي والتطاحن المذهبي لم يزل مستعراً ويزداد أواره يوماً بعد يوم، وعلى الصعيد الاجتماعي فإنَّ العصبيات المقيتة والفوارق الطبقية تفتك بها وتزرع الأحقاد بين أفرادها فتتركهم في حالة يرثى لها من التفكك والتشتت، وفي ميزان القوة لا يزالون رقماً هامشياً لا يحسب لهم كبير حساب بالرغم من كثرتهم عدداً وامتلاكهم أهم مصادر الطاقة في العالم، ولذا لم يبرح الاحتلال رابضاً على صدورهم مُمسكاً بأهم المفاصل الاستراتيجية في بلادهم، ولا ينفي ذلك ـ وفق هذه الرؤية ـ وجود نقاط قوة مضيئة وصاعدة في هذه الأمة، لكن اليأس هو المسيطر، وكلما لاحت بارقة أمل في نهوض الأمة، بدّدتها الهواجس المستولية على النفوس التي لم

تعد تؤمن بقدرتها على النهوض والتحرّر، لأنها أدمنت المهانة والتخلّف، وكما قال الشاعر:

مـن يَهُـنْ يَسْهُـلِ الهـوانُ عليـه ما لجـرحٍ بمَيِّـتٍ إيـلامُ

ثقافة الأمل

ومع التسليم الافتراضي بأنّ ما تقدّم يمثّل توصيفاً صحيحاً لواقع الأمة، ولكن ما ليس صحيحاً هو ما بُني عليه، وهو الاستنتاج من ذلك، أنّه قد كُتب على هذه الأمة أن تبقى مغلوبة على أمرها مثقلة بالهموم والجراح، لا تستطيع تحرّراً أو نهوضاً.. ولكنَّ مكابدة الفقر والقهر لا ينبغي أن تقود إلى اليأس أو الإحباط بقدر ما ينبغي أن تدفع باتجاه دراسة أسباب هذا التخلّف، كشرط ضروري في عملية النهوض والخروج من هذا الواقع المأزوم، إذ ليس في منطق التاريخ وسننه أنّ هذه الأمة أو تلك قد كُتب عليها الذل والهوان، ولا في منطق القرآن والإسلام أنّ الله أراد للمسلمين أو لغيرهم مكابدة الفقر والمعاناة وتجرّع مرارات الذل والخنوع وتحمّل سياط الاستبداد والاحتلال.

إنّ الإسلام شرّع أبواب الأمل على مصراعيها، وأقفل نوافذ اليأس داعياً في تعاليمه ووصاياه إلى بثّ ثقافة الأمل في النفوس، لأنّ الحياة لا يمكن أن تستمرَّ دون فسحة الأمل، فقد رُوي عن رسول الله ﷺ: «إنّما الأمل رحمة من الله لأمتي، ولولا الأمل ما أرضعت أم ولداً ولا غرس غارس شجراً»[1].

---

(١) كنز العمال، ج ٣، ص ٤٩١، وبحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٧٣.

وفي ضوء ذلك، فإنّ المطلوب من الخطاب الديني أن يكون خطاباً تبشيرياً تأميلياً يحدّق في بقعة الضوء مهما كانت خافتة وبعيدة، لا أن يكون خطاباً تيئيسيّاً تنفيريّاً يبعث على الإحباط والوهن مهما ادلهمت الخطوب، فإنّ الفرج يخرج من رحم المعاناة؛ ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، والفقيه كل الفقيه ـ كما قال علي عليه السلام ـ «من لم يقنط الناس من رحمة الله ولم يؤيسهم من روح الله ولم يؤمنهم من مكر الله»[1].

إنّ واحداً من أخطر الأمراض فتكاً في الأمم والمتسبّبة في انهيار الحضارات، هو أن تستولي عليها ثقافة اليأس والإحباط، فيدبُّ فيها الوهن والضعف وتنهزم معنوياً، قبل أن تنهزم مادياً وحضارياً، لأنّ من يفتقد الثقة بنفسه وبأمّته وبتاريخه لن يتسنّى له مواجهة رياح التغيير ولن يمتلك القدرة على التطوير، فينهار سريعاً في معترك الحضارات وصراع البقاء.

مفاهيم تيئيسيّة

ولست في هذا المقام بصدد الحديث عن الآثار الإيجابية لثقافة الأمل والتفاؤل على واقع الأمة ومستقبلها، ولا بصدد رصد التداعيات السلبية لحالة اليأس والإحباط، وإنما يهمني التطرّق إلى مسألة حسّاسة وخطيرة، وهي أنّه وبالرغم من وفرة النصوص القرآنية والنبوية التي تعزّز ثقافة الأمل وتفتح آفاق التغيير وتدعو إلى تجاوز المحن والمصائب والكوارث

---

(١) راجع: نهج البلاغة، ج ٤، ص ٢٠، والكافي، ج ١، ص ٣٦.

والتطلّع نحو المستقبل، فإنّ ثمة مفاهيم «إسلامية» مزوّرة عزّزت ثقافة اليأس والإحباط في نفوس المسلمين، فأعاقت بذلك عجلة التاريخ الإسلامي في حركته نحو الأفضل، ومن هنا، فإنَّ الأمة التي تعيش دون أمل ويتملّكها الإحباط هي أمة محكوم عليها بالجمود والتحجّر، و«المفاهيم» المشار إليها ليس بالضرورة أن يكون التزوير في أساس نصوصها، بل في تفسير تلك النصوص وفهمها، ما جعل من تلك المفاهيم قوة دفع نحو الوراء بدل أن تشكّل قوة دفع نحو الإمام.

نظرية التقهقر الحضاري

ولعلّ أبرز هذه المفاهيم التي أصابها التزوير: ما يُمكن تسميُته بنظرية التقهقر الحضاريّ للأمة، ومفادها: أنّ هذه الأمة هي في حالة تراجع مستمرّ وانتقال من الأحسن إلى السيّئ، فالأسوأ، في كلّ أوضاعها وشؤونها الأخلاقيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وهذا ما يُخيَّل إلى الكثيرين أنه من سُنَنِ الله في خلقه وعباده، ولذا ترانا دوماً ننعى زماننا ونذمّ أهله، ونمجّد الأزمنة الغابرة ونمتدح أهلها، وقد عزّز هذه القناعة فهمُنا الخاطئ لبعض النصوص والمأثورات الدينيّة المروية عن النبي ﷺ، من قبيل ما روي عنه ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1]، وفي رواية أخرى: «ثم الآخرون أرداً»[2]، وقد عُدَّ الخبر مستفيضاً بل متواتراً[3].

---

(١) صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٧٤.

(٢) المستدرك للحاكم، ج ٣، ص ١٩١.

(٣) راجع نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص ١٩٩.

ومن قبيل ما روي عنه ﷺ: «كيف بكم إذا فسدت نساؤكم وفسق شبابكم ولم تأمروا بالمعروف ولم تنهوا عن المنكر؟ فقيل له: ويكون ذلك يا رسول الله؟ فقال: نعم، وشرٌّ من ذلك! كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر ونهيتم عن المعروف! فقيل له: يا رسول الله ويكون ذلك؟ قال: نعم وشرٌّ من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً!»[1].

وهكذا تكاد الروايات الواردة بشأن عصر الظهور، أو ما يُعرف بأخبار الملاحم والفتن تُجمع على توصيف ذلك العصر بأنّه عصر الانحطاط الخلقي والتفكّك الاجتماعي والفراغ الروحي والتردّي السياسي والأمني والتفاوت الطبقي... فقد أفاضت الروايات في الحديث عن اكتفاء الرجال بالرجال والنساء بالنساء، وانتشار شهادة الزور وأكل الربا واستحلال الرِّشا والكذب واتّباع الأهواء والاستخفاف بالدماء وكثرة الفتن وامتلاء الأرض ظلماً وجوراً، وعمران المساجد بالبناء وخرابها من الهدى والإيمان، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ من كلام له لابنته السيدة الزهراء ﷺ: «يا فاطمة والذي بعثني بالحق إنّ منهما - يعني الحسن والحسين ﷺ - مهديّ هذه الأمة، إذا صارت الدنيا هرجاً ومرجاً وتظاهرت الفتن وتقطعت السُبُل وانهار بعضهم على بعض، فلا كبير يرحم صغيراً ولا حقير يوقّر كبيراً فيبعثه الله تعالى عند ذلك، فيفتح حصون الضلالة وقلوباً غلفاً، يقوم به في آخر الزمان، كما قمتُ في أوله، ويملأ الدنيا عدلاً كما ملئت جوراً»[2].

---

(١) الكافي، ج ٥، ص ٥٥٩، وقريب من هذا المضمون مروي في كنز العمال، ج ٣، ص ٦٨٨.

(٢) نقله السيد صدر الدين الصدر في كتاب المهدي، ص ١٩٧، عن كتاب عقد الدرر.

إنّ هذه الأحاديث وسواها مما أخذه المسلمون أخْذَ المُسلَّمات تركت بصماتها في اللاوعي الإسلامي وأسهمت في إنتاج مناخ إحباطيٍّ تيئيسيٍّ أصاب من المسلم مقتلاً، وأضعف همّته وإرادته التغييرية وأشرف به ـ أعني بالمسلم ـ على الاستسلام لما يفترضه أمراً مقدّراً ومكتوباً لا مهرب ولا مفرّ منه.

والسؤال: هل إنّ الانحدار هو سمة حركة التاريخ؟ وهل صحيح أنّ ذلك يُعتبر مفهوماً إسلامياً ؟ وهل إنّ هذا المسار قدرٌ لا بدّ من الاستسلام له والانحناء أمامه؟

وهل صحيح أنّ هذه الروايات تمثّل سنداً شرعيّاً لنظرية التقهقر الحضاري ومبرّراً ودافعاً لإشاعة ثقافة اليأس والإحباط التي حفرت عميقاً في اللاوعي الإسلامي، وساهمت ـ مع أسباب وعوامل أخرى داخلية وخارجية ـ في تخلّف الأمة وركونها وانقيادها لما تفترضه مشيئة إلهية قاهرة قرّرت مساراً تنازلياً لحركة التاريخ؟

ثم كيف لنا أن نتحدّث عن الأمل والتغيير المنشود في وسط فضاء يؤمن بهذا المسار التقهقري لحركة التاريخ؟

والغريب أنّ البعض يستبشر بهذا المسار ويشعر بالارتياح إزاءه، ولا يجد حافزاً أو دافعاً لإيقافه، على اعتبار أنّ ذلك يشكّل مدخلاً طبيعياً وممهِّداً لظهور المصلح المنتظر!

القرآن ونظريّة التقدّم الحضاري

والذي نستقربه أنّ نظرية التقهقر الحضاري هذه ليست نظرية إسلامية، ولا تملك سنداً شرعياً لها، بل القرآن الكريم ـ في سياقه العام ـ

ينظر إلى حركة التاريخ على أنها حركة تصاعدية سائرة نحو الأفضل، وليست حركة ذات مسار تنازلي، فالبشرية وفق منطق التاريخ وسُنَنه العامة التي لا تتخلّف، هي في تقدّم مستمرّ وتراكم معرفيّ وحضاريّ، وهذا المسار التكاملي لحركة التاريخ لا يخلو من إخفاقات وانحدارات في بعض مراحله، لكنه على العموم يبقى مساراً إيجابياً متجهاً نحو الأفضل.

فعلى سبيل المثال: عندما نتحدّث عن القهر والفقر والظلم والاستبداد الذي يعانيه ويتكبّده الملايين من بني الإنسان في زماننا، فإنّنا نسأل: هل إنّ ذلك هو سمة عصرنا فقط؟ ومتى استراحت البشرية من تكبّد هذه الأعباء؟ وهل كان الإنسان القديم أحسن حالاً على هذه المستويات من الإنسان المعاصر؟

والجواب هو بالنفي، فإنّ ثمة أشكالاً من الظلم والاستعباد والعدوان والتي تُمارَس اليوم قد ارتكب الإنسان في الماضي ما لا يقل عنها بشاعة، ولكن بما يتناسب مع وسائل ذلك العصر وأدواته في الظلم والقهر والاستعباد، بل إنّ الإنسان المعاصر أفضل حالاً على أكثر من صعيد، ألا ترى أنّ الغالبية من بني الإنسان قد تحرّرت اليوم من قيود العبودية والرِّقّية، وتخفّفت من أصفاد الاستبداد والاستعباد، وأثقال الظلم وخنق الحريات وأعباء الفقر والقهر والمجاعة، ألم تخفّف الثورة العلمية الهائلة التي شهدها القرن المنصرم وهي في مسار تصاعدي حثيث من آلام الإنسان ومعاناته وأمراضه؟

لا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يزعم أنّ عصرنا يمثّل الصورة المثلى

للحياة الإنسانية السعيدة، إلاّ أنّه وبالتأكيد ليس أسوأ من الأزمنة الغابرة على مستوى الحريّات وفرص العيش الكريم الهانئ.

إنّ المتأمل في مسيرة الرسالات السماوية المتعاقبة فيما قصّه علينا القرآن الكريم، يجد أنها مسيرة متدرّجة متكاملة، وقد تحرّكت بخطى ثابتة نحو الأفضل والأحسن، وانعكس ذلك في خطاب تلك الرسالات وتشريعاتها ومفاهيمها ومعجزاتها ونوعية أنبيائها، فلو ابتدأنا مع رأس هذه المسيرة شيخ الأنبياء آدم عليه السلام فسوف يواجهنا بادىء الأمر تلك الجنة التمهيدية التي أراد الله له أن يعيش فيها مرحلة اختبار وتأهيل، إعداداً له للقيام بالدور المستقبلي المناط به، وهو خلافة الله على الأرض، ومن ثَمَّ انطلقت حياته وحياة ذريته وحياة الأجيال اللاحقة على الأرض في رحلة ملؤها المكابدة والمعاناة مع الطبيعة وأهوالها والحياة وتعقيداتها، وقد اتسمت تلك المرحلة ببداوتها وسذاجتها وعفويتها، الأمر الذي استدعى أن يكون الرسل الذين أرسلوا بعد آدم عليه السلام بمستوى الإنسان الأول ومستوى همومه وآماله ومشاكله، وقد كان الطابع العام لتلك الرسالات أنها جاءت بطروحات وتصوراتٍ سهلةٍ ومرنة وبعيدةٍ عن الدقة والعمق، لتتم مخاطبة الإنسان على قدر عقله ومعرفته، ومن جهة أخرى، اتسمت شرائع تلك المرحلة وقوانينها بالشدّة والصرامة وذلك بهدف الحدّ من بداوة الإنسان وقساوته ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠] ووصلت الصرامة في بعض الأحيان حدّ إنزال عقاب جماعي، وهو ما عُرف بعذاب الاستئصال، والذي طال أكثر من جماعةٍ من تلك الشعوب والأمم.

ومع تطوّر الحياة وتقدّمها أخذ هذا المسار الرسالي يتطوّر مع تطوّر الإنسان وتحضّره، ما انعكس مرونةً في التشريعات، قال تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وما انعكس أيضاً عمقاً في المفاهيم والتصوّرات العقدية، وكانت نهاية المطاف مع الرسالة الإسلامية في عمق مفاهيمها وسلاستها ومرونة تشريعاتها وشموليتها فكان شعارها: «بعثت بالشريعة السهلة السمحة»[1]، لقد كانت الرسالة الإسلامية هي الذروة بين الرسالات، لأنه أُريد لها أن تخاطب الإنسان في المرحلة الأخيرة من مراحل الحياة الإنسانية، ولذا رأينا أنّ الخطاب القرآني يختلف عن سائر خطاب الكتب السماوية السابقة في قوة مضمونه واعتماده مرجعية العقل إلى جانب مرجعيّة الوحي وأخْذِه بلغة المنطق والحوار وإرسائه منظومة متكاملة في حقوق الإنسان.

الروايات توصيفية واستشرافية

وأما تقييمنا للروايات المتقدّمة والتي فُهم أنّها تبشّر بنظرية التقهقر الحضاري فهو يتلخّص بما يلي:

أولاً: إنّ الروايات المشار إليها ونظائرها على فرض صحّتها هي روايات توصيفية تقريرية تستشرف المستقبل وتقرأ أحداثه وتقرّرها دون أن تقرّ بالفاسد منها أو تدعو للمشاركة في صنعها، بل إنّ سياق الروايات المشار إليها هو سياق إدانة الواقع المنحرف، وتحمل في ثناياها دعوة تغييرية

---

(١) ورد في الكافي، ج ٥، ص ٩٥: «لم يرسلني الله تعالى بالرهبانية، ولكن بعثني بالحنفية السهلة السمحة»، وفي مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٦٦، «ولكن بعثني بالحنيفية السمحة».

وتسجّل مدحاً وثناءً بليغاً للمؤمنين الصابرين الذين يتحمّلون المعاناة في سبيل الحفاظ على استقامتهم ونزاهتهم، فهؤلاء هم الموطّئون للمهدي، والمنتظرون انتظاراً إيجابياً فاعلاً متحرّكاً وليس انتظاراً سلبياً خاملاً؛ ففي الحديث عن رسول الله ﷺ وقد سُئِل عن الموقف من أمراء الجور وما تصنع الأمة إزاء ذلك، قال: «كما صنع أصحاب عيسى بن مريم، نُشروا بالمناشير وحملوا على الخشب، موتٌ في طاعة الله خير من حياة في معصية الله»[1].

وخلاصة القول: إنّ تلك النصوص لا تتحدّث عن سُنّة ناجزة لا محيص عنها، وإنّما تصف حال التقهقر الإراديّ الذي لا يمثّل قَدَراً قاهراً بقدر ما يمثّل اختياراً مُداناً تتحمّل الأمة مسؤوليّته.

ثانياً: ربما يقال: إنَّ هذه الروايات التي تتحدّث عن المسار التقهقري للتاريخ على فرض صحتها معارَضة في موردها بطائفة أخرى من الأخبار تعطي الأفضلية للأمة في بعض مراحلها الزمنية اللاحقة، وليس للقرون الأولى، من قبيل ما رواه أبو عبيدة: «قال: يا رسول الله: أحدٌ خيرٌ منا أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال ﷺ: قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني»[2].

ولا يبتعد عن هذا المعنى حديث: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً

---

(١) مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢٢٧.

(٢) أخرجه أحمد والدارمي والطبراني بإسناد حسن، وصحّحه الحاكم، راجع نيل الأوطار، ج ٩، ص ٢٢٩.

فطوبى للغرباء»[1]، فإنه يمدح المتأخرين ـ كما المتقدّمين ـ الذين يحملون الإسلام رغم غربته عن الواقع الفاسد والمنحرف.

أقول: لو تمَّ هذا الاستظهار بشأن الطائفة الثانية وأنّها تدلّ على أفضلية الأمة في بعض مراحلها المتأخرة فسوف نكون أمام تعارض بين النصوص حول أفضلية السابقين أو اللاحقين، ما يفرض علينا طرح الطائفة الثانية لمنافاتها للقرآن الكريم، وهكذا، فإنّه يلزمنا تحكيم القرآن الكريم أيضاً فيما لو شكّك مشكّك في دلالة الطائفة الثانية على أفضليّة الأمة في مرحلته الأخيرة، وذلك باعتبار أنّ الخبر الأول يتحدّث عن «قوم يكونون في آخر الزمان» ويفضّلهم على صحابته، وهذا لايعطي أفضليّة عامة لكلّ المتأخرين، وإنّما لهؤلاء القوم منهم، وأما الخبر الآخر وهو حديث عودة الإسلام غريباً، فهو ـ على فرض صحته ـ إن لم يدلّ على المسار التقهقري للأمة فإنّه ـ بالتأكيد ـ لا ينفيه.

ولذا، فإنّ الأقرب الرجوع إلى القرآن، لأنّه المرجع الذي لا بدّ من عرض كلّ تراثنا الخبَري عليه، والقرآن ـ كما أسلفنا ـ يؤكّد على المسار التقدّمي لحركة التاريخ، وهو مسارٌ عامٌّ يمثّل سُنّة مطّردة ولا تشذُّ عنها أمة من الأمم.

وأمّا بخصوص الأمة الإسلامية، فإنّ القرآن الكريم يؤكّد أنّها بالقياس إلى غيرها هي خير الأمم ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة ص ٢٠١، وعيون أخبار الرضا ﷺ، ج ١، ص ٢١٨، وسنن ابن ماجة، ج ٢، ص ١٣٢٠، وسنن الترمذي، ج ٤، ص ١٢٩.

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، إلاّ أنّ هذه الخيريّة ليست اعتباطية، وإنّما هي قائمة على أسس واضحة ومفهومة وعُمدتها: الإيمان بالله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. فالأفضليّة ليست مطلقة، بل هي مشروطة ومعلّقة على شرطٍ، زمامُه بيد الأمة، فما لم تحقّق هذا الشرط فلن تكون خيرَ الأمم أو أفضلَها، بل ربما غدت أسوأ الأمم.

ثمّ إنّ هذه الآية بدلالتها على أنّ الأمة بمجموعها خير الأمم تشكّل الحكم أو شاهد جمع - كما يقول الأصوليون - بين الطائفتين المتقدّمتين، فلا حاجة لإطراحهما، بل يمكن الالتزام بأنَّ مضمونهما - معاً - صحيح، ويكون المقصود: أنّ الخيريّة هي لمجموع الأمة، وأمّا أفضلية بعضها المتقدّم أو المتأخّر فهي أفضلية نسبيّة، فأفضليّة أهل القرن الأول ليست لمجرّد صُحبتهم الصامتة للنبي ﷺ، بمعنى رؤيتهم له، أو تولّدهم في زمانه، فإنّ هذه الصُحبة لا تعطي أفضلية، لأنّها ميزة غير اختيارية ولا تحمل معنى الفعل، وإنما أفضليّتهم هي باعتبار صحبتهم الفاعلة، لأنّهم الجماعة التأسيسية التي آزرت ونصرت وآوت وجاهدت بالأنفس والأموال حتى قام الدين واشتد عُودُه، كما أنّ أفضلية أهل القرون اللاحقة هي بلحاظ أنهم آمنوا بالنبي ﷺ واتّبعوا هديه وحملوا رسالته دون أن يروه رأي العين، أو يتلمّسوا أو يتحسّسوا ألطافه وكراماته..

وهذا التوجيه والجمع بين الروايات أوْلَى مما فعله البعض من حمل رواية «خير القرون» على أفضليّة المجموع في القرن الأول على الأمة في سائر القرون، بينما روايات الطائفة الثانية ناظرة إلى أفضليّة بعض أفراد

الأمة ـ وليس مجموعها ـ في القرون اللاحقة على بعض أفرادها في القرون الأولى[1].

ووجه الضعف في هذا التوجيه: أنّ تعليله ﷺ لأفضليّة المتأخرين بأنهم «آمنوا به دون أن يروه» يعطي الأفضلية بُعداً عاماً وشاملاً لمجموع مَنْ آمن به من المتأخرين فلا مجال لحمله على بعض الأفراد.

المهدويّة عقيدة التغيير والأمل

ولكن ربما يتساءل البعض: وماذا عن المهدوية؟ ألا تُعتبر خير شاهد على المسار التقهقري لحركة التاريخ، لأنّ المهدي المنتظر أو المخلّص الموعود سيظهر بعد أن ينتشر الظلم ويعمّ الجور والفساد، ليملأ الأرضَ قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً؟

والجواب: إنّ المسار الإيجابي لحركة التاريخ -كما ذكرنا آنفاً- لا يمنع من الإخفاق وربما السقوط ولا يضمن عدم التخبّط والضياع، ولا يَحُول دون التنازع والتدافع في كثير من الأحيان والمراحل، بل إنّ هذا التخبّط والتنازع والتدافع هو شرط ضروري لعبور الإنسان نحو المستقبل الآمن واكتشافه المسار الأفضل، ولذا فإنّ البشرية وفي ذروة هذا المسار الإيجابي قد تنحرف عن خطّ الفطرة وتقع أسيرة الثقافة المادية والاستهلاكية التي تغيب معها كلُّ القيم الأخلاقيّة والروحيّة، وتطغى متطلّبات الجسد على متطلّبات الروح، لكنّ الأمة في هذه المرحلة من مسيرتها تكون قد بلغت مستوىً عالياً

---

(١) نيل الأوطار، ج ٩، ص ٢٣١.

من الوعي والإدراك، ما يجعلها تدرك خطورة هذا الانحراف وتشعر بثقله، لأنّه انحراف يؤرق الإنسان ويُفقده إنسانيّته، ويدفع ثمنه الباهظ من أمنه الروحي والاجتماعي والأخلاقي، فيدرك الإنسان فشل كلّ النظريات والأيديولوجيات في تأمين سعادته وآماله وطموحاته، ما يدفعه إلى العودة إلى نداء الفطرة، فطرة الإيمان بالله، والتطلّع إلى مخلّص مسدَّد من الله سبحانه ليأخذ بيده نحو ما فيه سعادته وخيره ومستقبله الآمن.

في ضوء هذه الرؤية علينا أن نفهم حركة المهدي المنتظر.. فالمهدوية ليست دعوة للانهزام والخنوع أوالتراخي والكسل في انتظار الفرج وظهور المُصلِح، بل إنّها دعوة تغييريّة تهدف إلى الانقلاب على واقع الجور والانحراف بالأساليب الطبيعية المتعارفة، وليس بالوسائل الإعجازية الغيبية وإن كانت الألطاف الإلهية بادية في الكثير من تفاصيل النهضة المهدوية المباركة، وهذا الأمر يحتّم على المؤمنين بهذه النهضة أن يهيِّئوا أنفسهم روحياً ومعنوياً وجسدياً ويتسلّحوا بأحدث الوسائل العلميّة والتقنية وأن يتحرّكوا في سوح الجهاد لمواجهة الظالمين، لا أن يسترخوا ويركنوا إلى مجرّد الدعاء بتعجيل الفرج، كما هو ديدن الحُجَّتيِّين - كما أسماهم الإمام الخميني - الذين يتهرّبون من تحمّل المسؤولية ويُوكلون أمر المهام التغييريّة إلى الحُجّة المنتظر، بل ربما استبشروا بانتشار الظلم والفساد والانحراف باعتباره مؤشّراً وعلامة على اقتراب الظهور..

وعلى هذا، فإنّ الذين لا يعملون في سبيل تغيير الواقع المنحرف، إنّما يساهمون من حيث يعلمون أو لا يعلمون في نشر الفساد وإطالة عمره، بل ربما ساهموا في تأخير حركة الظهور، لأنّ هذه الحركة تحتاج إلى

تمهيد النفوس وإعداد الأرضيّة الصالحة التي يعتمد المهدي عليها في نهضته التغييرية ومشروعه العالمي.

وعلى هذا الاساس، فإنّ التحديق في المستقبل في انتظار المصلح المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما مُلئت ظلماً وجوراً، يكون عملاً إيجابياً وصحيحاً، لأنّه لا يمثّل هروباً من الواقع وتحدّياته، بل إنّه يعني استلهام الأمل واستمداد القوة وشحذ الإرادة بما يُعين على التماسك في مواجهة التحدّيات والصعاب.. يقول الدكتور فهمي جدعان، بشأن فكرة المهدي المنتظر: «إنّها تمثّل صورة لما يمكن أن يُرجى أن يكون عليه المستقبل، وهي تعكس تفاؤلاً يصعب تسويغه بحسب منطق العقل الخالص والواقع الشخصي، وكل ما يمكن أن يُقال هو إنّ جدليّةً مثاليةً تتحكّم في الموضوع: إنّ الضدّ يولّد ضدَّه تماماً، فاليأس قد أنتج ضده الأمل...»[1].

إنّ الإصرار على اعتبار المهدوية عقيدة أمل وتفاؤل، لا يعني بحال أنّها عقيدة موهومة ابتكرها العقل الشيعي ليحافظ على بقائه كما يرى أحمد أمين، إذ يقول: «إنّ الشيعيين فشلوا أول أمرهم في تكوين مملكة ظاهرية لهم على وجه الأرض، وعُذّبوا وشُرّدوا كلّ مشرّد فخلقوا لهم أملاً من الإمام المنتظر والمهدي»[2].

والصحيح أنّها عقيدة إسلاميّة بامتياز، إن لجهة وجود سند إسلامي - وليس شيعيّاً فحسب - لها من خلال النصوص المتضافرة المروية عن

---

(١) أسس التقدم عند مفكري الإسلام، ص ٣٨.

(٢) فجر الإسلام، ص ٢٧٤ الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ١٩٦٩ م.

رسول الله ﷺ في أمهات المصادر الإسلامية، متحدّثة بالتفصيل عن المهدي وصفاته ودوره وعن مجريات عصر الظهور[1]. أو لجهة وجود قناعة عامة بها لدى جمهور المسلمين السُّنّة، فضلاً عن عامة الشيعة، ولم يعهد عن علماء السُّنّة التشكيك بهذه العقيدة باستثناء ما صدر عن ابن خلدون في مقدّمته، وتابعه بعضهم على ذلك، لكنّه تشكيك فارغ تعوزه الحجّة ولا يعتمد على أساس متين، وقد انفرد به ابن خلدون معترفاً «أنّ المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مرّ العصور أنّه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيّد الدين ويُظهر العدل ويتّبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمّى المهدي»[2]، وقد ردّ عليه غير واحد من علماء الأمة وفنّدوا أوهامه، ومن خيرة تلك الردود: ردّ العلامة المحدِّث أحمد بن محمد بن الصدّيق الغماري المغربي (توفي ١٣٨٠ هـ) في كتابه «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون».

---

(١) راجع موسوعة الإمام المهدي عند أهل السنة، وكتاب المهدي للسيد صدر الدين الصدر.

(٢) تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٣١١.

علامات الظهور والقراءة الإسقاطية

وفي هذا السياق نلاحظ أنّ عقيدة المهدويّة لم تنجُ ـ كالكثير من العقائد الإسلامية ـ من التلاعب بها: توظيفاً واستغلالاً، تشويهاً وتزويراً.

أمّا التوظيف والاستغلال، فتمثّلا في اتخاذ قضية المهدي وسيلة للوصول إلى السلطة أو محاولة إضفاء مشروعيّة دينيّة على بعض الأطماع والمشاريع السياسيّة، كما حصل مع الكثيرين ممّن ادّعوا المهدويّة وأسّسوا سلطانهم على اسم المهدي مستغلّين العاطفة الدينيّة لدى عامة المسلمين، والتي تترقّب ظهور المهدي الموعود وتتطلّع بلهفة وشوق إليه، وهذا الأمر كما حصل في وسط الجماعة الإسلاميّة السُّنيّة، وتحديداً في المغرب العربي حيث ظهرت أكثر من حركة قادها أشخاص ادّعوا المهدويّة[1]، فقد حصل أيضاً في وسط الجماعة الإسلاميّة الشيعيّة، حيث شهدنا ولا نزال نشهد دعاوى البابية والسفارة عن المهدي، سواء في زمن الأئمة من

---

(١) قام رجل من نواحي المغرب سنة ٦٩٠ هـ، وزعم أنه المهدي واتبعته جماعة، وظهر رجل في السودان سنة ١٣٠٠ هـ وادّعى أنه المهدي واتبعته قبيلة بقّارة، نقله في كتاب عصر الظهور، ص ٣٦٦ عن شيخ الأزهر محمد الخضر حسين.

أهل البيت ﷺ»[1]، أو في العصور اللاحقة والمتأخّرة.. وإنّ حركة البهائية التي انطلقت في الأساس من ادّعاء البابية خير مثال على ذلك.

إنّ هذا الاستغلال السيّىء والتوظيف الرخيص للقضية المهدويّة وإن كان لا ينبغي أن يدفع أحداً إلى التشكيك في أصل العقيدة، فإنّ الأمر نفسه ينسحب على النبوّة التي تعرّضت للاستغلال وكَثُرَ مُدَّعُوها، فهل ننكر النبوّة؟! أبداً، إنّ هذا لا بدّ أن يشكّل دافعاً قوياً إلى ضرورة المحاذرة والتبصّر إزاء كل دعاوى المهدويّة والبابية، أو غيرها من المزاعم التي تدّعي لنفسها الارتباط بالمهدي أو التمهيد لظهوره وعدم الانجرار وراءها، وإنّا على يقين بأنّ المهدي الحقّ عندما ينهض بدعوته ويتحرّك في سبيل القيام بوظيفته الإلهية ورسالته التغييريّة، فلن يشتبه أمره على طالبي الحق، بل سوف يكون مُسدَّداً ومُحاطاً برعاية الله وألطافه، وسوف تكون حجّته لائحة وواضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

أمّا التشويه والتزوير، فلم يقتصرا على الدور التغييري لعقيدة المهدويّة، وذلك بالتعامل معها كعقيدة انهزاميّة تخديريّة تبرّر الاستسلام للأمر الواقع كما أسلفنا، ولا اقتصرا على صورة المهدي نفسه من خلال تقديمه كشخصيّة دمويّة فتّاكة، دوره سفك الدماء وشغله الشاغل هو طلب الثأر والانتقام، في اجتزاء أو إغفال لدوره المحوري في إقامة العدل ونشر القيم الروحية والأخلاقية في ربوع المعمورة، بل طاول التزوير دورها النفسي التأميلي بالتعامل مع أحداث هذه النهضة بطريقة تبعث على

---

(١) أنظر: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٣٩٧ - ٤١٧.

اليأس والإحباط من خلال المعالجات الفكرية المبتورة المستغرقة في الحديث عن علامات الظهور وما نجز أو هو ناجز منها، وما هو في طور التحقّق أو يُتوقع حصوله في المستقبل، في محاولات إسقاطية تلوي عنق النص في كثيرٍ من الأحيان بهدف تطبيقه وإسقاطه على الواقع الراهن في كلّ جيل أو حقبة زمنية، مستغلّةً تلهّف الإنسان وتطلّعه بطبيعته للتعرّف على أحداث المستقبل ومصائر الأمم والشعوب ونهاية الحياة الإنسانية، وقد اضطلع بهذه المهمة التنبّؤية بعض المؤلفين و«شيوخ الفضائيات» ممن أوغلوا في الحديث تصريحاً أو تلميحاً عن قرب ظهور المهدي، ورسموا خارطة شبه ناجزة لكلّ تحرّكاته، حتى وصل الأمر حدّ الاتجار بهذه القضية المقدّسة وإدخالها في البازار السياسي الرخيص، كما شهدنا مؤخراً في لبنان عندما عمد بعض تجار السياسة إلى التمسّك في مقام المماحكة والمخاصمة السياسية بكتيّب أو منشور لا قيمة علمية له، لكاتب مجهول يحاول المطابقة بين شخصيّات عصر الظهور - كالسفياني والخراساني واليماني والحسني وشعيب بن صالح - وشخصيات معاصرة.

سلبيات القراءة الإسقاطية

إنّ سلبية هذا المنحى الإسقاطي المهووس في تطبيق علامات الظهور على الراهن من الأحداث لا تكمن في أنه يُدخِل القضية المهدوية في نفق مذهبي متوتّر فحسب، ولا سيما عندما يُصوَّر المهدي وكأنه المخلّص لطائفة معينة من جور سائر الطوائف، الأمر الذي يضيف مفردة جديدة إلى سِجلّ التناحر المذهبي والطائفي، مُخْرِجاً القضية من فضائها الإسلامي والإنساني

الرحب، ولا تكمن - أعني الخطورة - في أنّ ذلك قد يبعث أيضاً على الاستخفاف والسخرية من هذه العقيدة ومعتنقيها بمرور الوقت وانكشاف عدم صدقيّة التطبيقات المذكورة، بل في أنه يساهم فوق ذلك كلّه في خلق مناخ من الإحباط واليأس والتشكيك في أصل العقيدة لدى المؤمنين بها، عندما يصطدمون بخطأ هذه التطبيقات، وبذلك تتحوّل عقيدة يُمثِّل الأملُ عنوانها الرئيس، إلى منطلق لليأس والإحباط.

ومن جملة الأسباب التي تدعونا إلى الحذر الشديد إزاء القراءة الإسقاطية لعلامات الظهور، أنّ هذه القراءة تُوقع أصحابها - في كثير من الحالات - في محذور توقيت الظهور، والتوقيت الزمني لظهور المهدي عجل الله فرجه هو أمرٌ منهيٌّ عنه في العديد من الروايات، وقد دعت بعض تلك الروايات إلى تكذيب الوقّاتين، ففي الحديث عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كذب الوقّاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلّمون..»[1].

إنّ النهي عن التوقيت والدعوة إلى تكذيب الموقّتين، وكذا تكذيب مدّعي الرؤية كما ورد في التوقيع الشريف عن الإمام المهدي عجل الله فرجه: «من ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفترٍ»[2]، إنّما يهدف ويرمي إلى منع استغلال قضية الإمام المهدي عجل الله فرجه والاتّجار بها أوتسخيفها والتلاعب بها.

لكن ومع هذه الدعوة الواضحة والصريحة من قِبَل الأئمة عليهم السلام إلى

---

(١) كتاب الغيبة، ص ٤٢٦، الحديث ٤١٣، وراجع الأحاديث: ٤١١ و٤١٢ و٤١٤.
(٢) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٥١.

تكذيب مدّعي الرؤية والوقّاتين والتي يفترض أن تخلق وعياً لدى الجمهور العام المؤمن بالمهدي، وتجعله يحاذر دوماً من الوقّاتين ومدّعي الرؤية، وهو الأمر الذي لا بدّ أن يدفع في النهاية إلى سدّ باب الاتجار بهذه القضية نهائياً، إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ هذا السوق ـ سوق الاتجار ـ لا يزال رائجاً، حيث يطل علينا بين الفينة والأخرى وفي غالب بلدان الشيعة ـ من العراق إلى إيران إلى الكويت إلى لبنان وغيرها من البلدان ـ بعض تجّار الدّين ليدّعوا أنّ لهم نسباً بالإمام المهدي، إمّا نسباً مادياً بزعم أنهم أبناؤه، أو نسباً معنوياً بزعم أنهم أبوابه ويتشرّفون بلقائه، مستغلّين سذاجة المؤمنين وشدّة تعلّقهم بالإمام المهدي وانتظارهم لظهوره. الأمر الذي يفرض علينا ـ وحمايةً لهذه العقيدة من التلاعب ـ رفع الصوت عالياً والتنديد بهؤلاء وفضحهم على رؤوس الأشهاد.

والحديث عن الاتصال بالإمام المهدي ﷺ يمتدّ إلى وسط العلماء، حيث تكثر الأحاديث التي يتناقلها الناس عن لقاءات هذا العالم أو ذاك بالإمام المهدي ﷺ، وربما تُليت على المنابر، وأُلّفت الكتب في ذلك[1]،

---

(١) من ذلك ما كتبه المحدّث النوري رحمه الله في هذا المجال، فقد ألفّ كتاب «جنة المأوى فيمن فاز بلقاء الحجة ﷺ في الغيبة الكبرى»، وله أيضاً كتابان آخران يرتبطان بالإمام المهدي ﷺ وهما: كتاب النجم الثاقب وهو فارسي، وقد عرّبه بعضهم، وكشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار، واللافت هنا أنّ الإمام الخميني قد أعطى تقييماً سلبياً لمؤلفات النوري بما فيها الكتب المذكورة أعلاه، قال في الردّ على ما جاء في كتاب النوري «فصل الخطاب»: إنّ «ما كتبه لا يفيد علماً ولا عملاً وإنما هو إيراد روايات ضعاف أعرض عنها الأصحاب وتتنزّه عنها أولو الألباب من قدماء أصحابنا كالمحمدين الثلاثة (محمد بن يعقوب الكليني، ومحمد بن الحسن الطوسي، ومحمد بن علي بن الحسين بن بابويه المعروف بالصدوق)، هذا حال كتب رواياته غالباً كالمستدرك، ولا تسأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها =

وتكثر المبالغات في هذا المجال الذي هو مجال خصب للدعاوى والخيالات، ولا يمكن في غالب الأحيان التوثّق من هذه النقولات، أو التأكّد من صدقيّتها، دون أن يعني ذلك إنكار ذلك رأساً أو نفي إمكانية حصول اللقاء، وهذا أمر لا نريد التوسّع فيه هنا، فعسى أن نُوفّق للحديث عنه في مناسبة أخرى.

أمنيات طواها الزمن

إنّنا لهذه الأسباب وغيرها مما سنتطرّق إليه، ندعو إلى الابتعاد ـ قدر المستطاع ـ عن القراءات الإسقاطيّة لعلامات الظهور واجتناب محاولة تطبيقها على الواقع بطريقة تأويليّة ظنيّة قد يكون محرّكها ودافعها الأساس هو الآمال والتمنيات، أكثر من القرائن والشواهد. إنّنا لا ننكر أنّ غاية مُنانا ومنتهى أملنا هي أن نكحّل نواظرنا بالطلعة البهيّة للموعود المنتظر، بَيْدَ أنّ الأمنيات لا يُبنى عليها، لا في قضايا الاعتقاد وتشكيل التصوّرات الدينيّة واستشراف أحداث المستقبل، ولا في اتخاذ المواقف السياسية وغيرها، ولا سيما ما يرتبط بمصير الأمة بشكل أو بآخر، كما أنه لا يصح الاعتماد على الأمنيات كمادة تثقيفية للجمهور العام، لأنَّ مصادر الثقافة الإسلاميّة معروفة ولا يجوز التعامل معها بتسامح وتساهل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قراءة علامات الظهور بطريقة تحاول إسقاطها

= بالهزل أشبه منه بالجد، وهو رحمه الله شخص صالح متتبع، إلاّ أن اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم أكثر من الكلام النافع» (أنظر: أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية، ج ١، ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

على الواقع وربطها بالراهن، ليس بالضرورة أن تنطلق من نوايا سيئة أو خلفية تآمرية، بل إنّها في الأعم تنطلق من نوايا طيبة ومن عاطفة دينية جيّاشة، تتطلّع إلى دولة العدل الموعودة، لكنّ النوايا الطيبة لا تقلّل من سلبيّات هذه القراءة، بل ربما ضاعفت من السلبيات بسبب تأثيرها المباشر والفاعل في نفوس الجماعة المؤمنة خصوصاً إذا ما بُني عليها بعض المواقف أو التصوّرات، هذا فضلاً عن دورها في إعطاء صورة سلبيّة عن الجماعة المؤمنة وعقيدتها.

لقد بلغ الأمل عند بعض الكبار من علمائنا القدامى حدّ الاعتقاد الجازم بظهور المهدي في زمانهم، وأنّهم سيكحّلون نواظرهم برؤية محيّاه المبارك، كما نقل عن العلامة محمد تقي المجلسي، وأصرّ عليه السيد ابن طاووس في وصيته لابنه قائلاً: «إنّني لولا آية في كتاب الله المقدّس ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] لكنتُ قد عرّفتك ووثّقتك، أنّني أدرك أيام ظهوره الكامل وأدخل تحت ظلّه الشامل، فهذا أوان ظهور تلك الشموس وزوال الضرّ والبؤس...»[1].

لكنّ اعتقاداتهم هذه بقيت مجرّد أمنيات طواها الزمان، وعسى أن يشكّل ذلك واعظاً وعبرةً لنا في الابتعاد عن الحديث المتسرّع حول قرب ظهوره ﷺ أو تطبيق العلامات على الأحداث المعاصرة ما لم يأتنا بذلك برهانٌ بيّنٌ ودليل قاطع.

---

(١) كشف المحجة لثمرة المهجة، ص ٢١٣.

العلامة: معناها ووظيفتها

إنّ علامات الظهور ـ كما يشي به لفظ العَلاَمة ـ هي تلك الأحداث والظواهر التي يؤشّر وقوعها على قرب ظهور المهدي المنتظر عجل الله فرجه، وحيث إنّ هذه العلامات تتضمّن إخبارات وتنبّؤات مستقبليّة فهي تدخل في عداد المغيّبات التي لا يمكن الاطّلاع عليها إلاّ من مصدر الوحي، واعتماداً على ما أخبر به الصادق المصدَّق الذي لا ينطق عن الهوى.

وعلينا أن نفرّق بين علامات الظهور التي تسبق ظهور المهدي عجل الله فرجه، وبين علامات القيامة وأشراط الساعة، فربّما وقع الخلط بين الأمرين، فعُدَّ ما هو من أشراط الساعة عَلاَمة على الظهور أو العكس، وهو اشتباه، إذ لا ربط بين الأمرين إلاَّ باعتبار سبق الظهور ليوم القيامة، الأمر الذي يفرض أن تكون علاماته سابقة على علامات يوم القيامة.

كما إنّ علينا أن لا نخلط بين علامات الظهور وشروط الظهور، فالعلامات هي الدلائل والمؤشّرات التي تكشف عن دنوّ الظهور واقتراب زمانه، أمّا الشرائط فهي مجموعة العوامل والمُعِدَّات التي تساعد على ظهوره عجل الله فرجه وتهيّىء الأرضيّة لنجاح نهضته، وبما ذكرناه يتّضح أنّ زمام العلامات ـ في معظمها ـ ليست بأيدينا ولا اختيار لنا في صنعها، بخلاف الشرائط فإنّها ترتبط بشكل مباشر بإرادة الأمة واختيارها واكتمال وعيها وأهليّتها لمواكبة المهدي عجل الله فرجه والسير في مشروعه[1].

---

(١) أنظر حول العلامة والشرط والفرق بينهما: تاريخ الغيبة الكبرى، ص ٣٩٥ وما بعدها.

ولكن ما هي وظيفة العَلاَمة؟ وهل أنّ الإيمان بالمهدي ﷺ والتعرّف عليه حين ظهوره يتوقّف على معرفة العلامة والإيمان بها؟

يبدو أنّ وظيفة العَلاَمة ـ سواءً التكوينيّة منها أو غيرها ـ هي وظيفة إرشاديّة، لأنّ تحقّقها يكشف عن قرب ظهور المهدي ﷺ، وقد تؤدّي بعض العلامات ـ ولا سيما التكوينيّة منها لو صحّت رواياتها ـ دور المعجزة في إقامة الحجّة على الناس وإقناعهم بصدقيّة صاحب هذا المشروع التغييري وأنّه مُسدَّدٌ مِن قِبل الله تعالى، ما يساعد على الإيمان به والانخراط في مشروعه، وإلى ذلك فيمكن تصوّر أنّ للعلامة وظيفة تربويّة أيضاً، وهي إلفات المؤمنين بالمهدي إلى ضرورة تهيئة أنفسهم لاستقباله والانخراط في مشروعه.

هذا غاية ما يُمكن أن يُقال في بيان وظيفة العلامة، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ الإيمان بالمهدي والانقياد له لا يتيسّر عن غير طريق العلامة، إذْ إنّ وعي الأمة في عصر الظهور ـ بحكم تقدّم الإنسانيّة ونضجها في هذا العصر ـ كفيل بمنحها قدرة عالية على تمييز المهدي الحقّ من مدّعي المهدوية، ويكفي لانخراطها في مشروع المهدي أن تتعرّف على رسالته وأطروحته مُضافاً إلى شخصيّته وما يتّصف به من كمالات روحيّة وعلميّة..

أمّا الحديث عن أنّ ترقّب العلامات يُبقي شعلة الانتظار متوقّدة ويُبقي المهدي ﷺ حاضراً في النفوس، فهو قد يكون حديثاً صحيحاً شريطة أن لا يتمّ تطبيق العلامات بطريقة حَدَسيّة تعتمد التكلّف في إسقاط العلامة على الواقع، فإنّ هذا الأسلوب من التطبيق سيؤدّي إلى عكس المطلوب، أعني إخماد شعلة الإيمان بالمهدي ﷺ.

ضوابط التعامل مع علامات الظهور

ولكن كيف نتعامل مع الروايات التي تتحدّث عن علامات الظهور؟ هل نُهملها ولا نبالي بها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تحدّث النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في هذه الموضوعات؟!

والجواب: إنّنا لا ندعو إلى إهمال هذه الروايات أو رميها جانباً، ولكنّنا نقول: إنّ الأخذ بها هو رهن توفُّر مجموعة من الشروط والضوابط؟

وفيما يلي نشير إلى أهم هذه الضوابط والشروط والتي يعتبر بعضها ضوابط عامة تشمل كلّ التراث الخَبَري، وبعضها الآخر تعتبر ضوابط خاصة بروايات علامات الظهور.

١ ـ نقد الأسانيد والمتون:

أما الضابط الأول ـ وهو ضابط عام ـ الذي يفرض علينا التدقيق في علامات الظهور قبل إقرار القراءة النهائيّة لها، فهو أنّ روايات الملاحم والفتن التي ترسم صورة آخر الزمان مليئة بالأكاذيب والأساطير، وقد شكّل هذا الحقل مجالاً خصباً لخيال القصّاصين والوضّاعين الذين استغلّوا تلهّف الناس وتطلّعهم للتعرّف على أخبار المستقبل ونهايات العالم فحاكوا كثيراً من الخرافات، من قبيل قصة «الجزيرة الخضراء» التي دوّنها عالم كبير هو العلامة المجلسي في «بحار الأنوار»[1]، مع أنّها قصة خيالية بامتياز، كما أنّ معظم الروايات الواردة في هذا الصدد هي من ضعاف الأخبار[2].

---

(١) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٥٩.

(٢) راجع مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٠٨ وما بعدها.

والمستغرب في المقام أنّ غالب المعالجات التحليليّة لأحداث عصر الظهور وحركة المهدي المنتظر لم تُعِرْ انتباهاً ملحوظاً للبحث التحقيقي التوثيقي للروايات الواردة في هذا المجال، سواء على مستوى النقد السندي لها، تجنباً للاعتماد على الأخبار المكذوبة والضعيفة، أو على مستوى نقد المتن للتأكد من خلوّها من التهافت والتناقض أو الشذوذ في مضامينها.

والسؤال: كيف يمكن بناء تصوّر صحيح عن عصر الظهور ومجرياته قبل القيام بهذه القراءة التوثيقية التي تحاول غربلة أخبار الملاحم والفتن وتصفيتها، لمعرفة صحيحها من سقيمها؟!

٢ ـ اعتماد القراءة الموضوعية:

والضابط الثاني ـ وهو من الضوابط العامة أيضاً ـ هو ضرورة اعتماد القراءة الموضوعية كمبدأ أساس في عملية قراءة النصوص وتحليلها ومحاكمتها.. والموضوعيّة تحتّم:

أولاً: اجتناب القراءة الانتقائية، فإنّ الباحث الموضوعي يلزمه ملاحظة كافّة النصوص ذات الصلة، وأن يبتعد عن الانتقائية والاستنسابية في اختيار النصوص، لأنّ هذه الطريقة أبعد ما تكون عن المنهج العلمي الذي يبغي الوصول إلى الحقيقة، بل ربما لامست حدّ الخيانة العلمية في بعض الأحيان، ولعلّ أحد أسباب وقوع الباحث في الانتقائية: دخوله إلى البحث العلمي محمَّلاً ببعض التصوّرات المسبقة، أو الميول العاطفية والمذهبية، ما قد يؤثّر عليه بشكل لا شعوري، وهذا الأمر يفرض على الإنسان الساعي إلى الحقيقة أن يتجرّد من تلك الميول والمسبقات، وأن

يُخلص النية ويوطّن النفس على اتباع الحقيقة حتى لو كانت خلاف رغباته وميوله.

وفي المقام، فإنّ الموضوعية تفرض علينا ملاحظة كلّ النصوص التي تتحدّث عن علامات الظهور، إذ كيف يمكن إعطاء صورة نقيّة لهذا العصر في ظل تحكّم القراءة الانتقائية المجتزئة لنصوص وأخبار الملاحم والفتن؟! إلاّ أنّ ما يحصل غالباً هو لجوء أصحاب الكتابات التي تتناول أحداث عصر الظهور إلى التمسك ببعض الروايات التي تخدم تصوراتهم المتخيَّلة والإعراض عن سائر الروايات الواردة في الحدث نفسه الذي يتناولونه بالبحث، وسوف نشير لاحقاً إلى نماذج من القراءة الانتقائية.

ثانياً: اجتناب القراءة العاطفية، فإنّ الموضوعية كما تفرض علينا اجتناب الانتقائية في البحث، لأنّها خلاف الأمانة العلمية، التي تفرض علينا أيضاً اجتناب قراءة النصوص بوحي من عاطفتنا وأمانينا وتطلّعاتنا الدينية، وهذا ـ باعتقادي ـ هو أحد العيوب البارزة في قراءة الأحداث والنصوص، والتي صارت سمة تطغى على الخطاب الإسلامي عموماً، سواء الكُتبي منه أو الشفاهي، وتتبدّى هذه القراءة العاطفية أكثر فأكثر في القضايا الدينية التي تلامس الوجدان العام لسبب من الأسباب، كما هو الحال في النهضة الحسينية وأحداثها المؤلمة، ومن الطبيعي أنّه إذا تحكّمت العاطفة في الباحث فإنّها ستُعميه عن الرؤية الحقيقة وتعيق حركة البحث العلمي الموضوعي.

باختصار: إنّ قضايا التاريخ وأحداثه لا تُقرأ بعاطفة، وإنما تُقرأ بعقلٍ يعتمد منطق التحليل والنقد.

وإنّ قضية المهدوية وعلامات الظهور هي من المجالات الخصبة التي تطغى فيها العاطفة الدينية، حيث إنّ للإنسان المؤمن تشوّفاً وتطلّعاً للعيش في دولة المهدي المنتظر باعتبارها دولة العدل والحرية والكرامة، ويغمره الشوق لرؤية الطلعة البهيّة للمهدي الموعود، وكلما انتشر الظلم وعمّ الفساد والانحراف كلّما زاد الشوق والحنين، وهذه العاطفة قلّ ما يستطيع الباحثون في علامات ظهور المهدي ﷺ التخلّص منها أو من تأثيراتها، ولذا فإنّ قراءاتهم قد تأتي مترجمة وعاكسة لعواطفهم وأمنياتهم أكثر مما تعكس صورة عصر الظهور الحقيقية.

والتعامل العقلائي مع علامات الظهور ليس مسؤولية الباحثين فحسب، بل هو مطلوب من الجمهور العام، فإنّ هذا الجمهور لا يجوز له أن يبقى متلقّياً فحسب ويتقبّل كلّ ما يُلقى إليه، بل لا بدّ أن يقرأ بوعي ويستمع بوعي وحذر، وليس جائزاً له أن يكون إمّعة ويسير مع التيار دون تفكيرٍ وإرادة واعية.

٣- اجتناب التطبيقات الظنية:

وثمّة ضابطٌ آخر لا بدّ أن نلفت النظر إليه، وهو الابتعاد عن الإسقاطات الظنيّة لعلامات الظهور، فالظنّ ليس مصدراً صحيحاً للمعرفة ولا حجّية له في قراءة النصوص، واللافت في المقام أنّ النصوص الحاكية لعلامات الظهور هي نصوصٌ حمّالةُ أوجه، وقابلة للتطبيق على أكثر من مصداق في أكثر من مرحلة تاريخيّة، مع أنّ تلك النصوص ناظرة إلى أحداث معيّنة ومصاديق محدّدة في مرحلة زمنيّة بعينها، لأنّها تتحدّث عن

وقائع خارجيّة ولا يُراد منها مفاهيم كلية، ليُدّعى أنّها ناظرة إلى جميع تلك المصاديق وشاملة لها، أو يُتوهّم أنّ بالإمكان تطبيقها أو إسقاطها على أكثر من مرحلة زمنية، وأما حَمْلُ تلك النصوص على معانٍ كلية أو التعامل معها بطريقة رمزية فهو ضرب من التأويل لا تحتمله تلك النصوص ولا تساعد عليه قواعد اللغة، ولا سيما في مقامنا هذا الذي لا يتناول بالحديث المعاني التجريدية أو نحوها مما قد يبرّر استخدام اللغة الرمزية، كما أنّه لا حاجة إلى اعتماد مثل هذا الأسلوب.

وربما تذرع الكثيرون من المشغولين بعلامات الظهور وما نجز منها، أو ما هو في طور التحقّق بأنّ تطبيقاتهم هذه ليست محرّمة شرعاً، لأنّهم إمّا جازمون بأنّ هذه العلامة أو تلك قد تحقّقت، وعلى هذا، فإنَّ المرء ما دام جازماً فلا ضير عليه في أن يتحدّث عن تحقّق ما هو قاطع به، وإمّا أنّهم يظنون بتحقّق العلامة أو قرب تحقّقها، وهذا أيضاً لا ضير فيه ما دام أنّ الحديث عن تحقّق العلامة سيكون على سبيل الاحتمال لا الجزم، لأنَّ المحرّم شرعاً هو الحديث على سبيل القطع والحسم فيما لا يملك الإنسان عناصر القطع فيه، أما الحديث عنه على سبيل الاحتمال فلا محذور فيه، بل إنّ له ثمرة هامة وهي أنّه يُبقي روح الانتظار متّقدة وحيّةً في النفوس.

ونلاحظ على ذلك:

أولاً: إنّ غالب التطبيقات لا تمتلك من عناصر الجزم ما يبرّر الحديث عنها على سبيل القطع واليقين، وإنّما هي في الغالب تطبيقات ظنية، وربما تلامس حدّ التخرّص والرجم بالغيب، ومعلومٌ أنّ الظن ليس مصدراً لبناء

المعرفة الدينية والتصوّرات العقدية أو استشراف أحداث المستقبل، وحتى عندما يُراد طرح التطبيقات بطريقة احتمالية، فإنّ هذا لا يعني فتح باب التطبيق على مصراعيه، لأنّ الاحتمال لا بدّ أن ينطلق من مناشئ عقلائيّة ومبررات موضوعيّة.

ثانياً: إنّ تطبيق علامات الظهور على الوقائع والأشخاص سواء أكان بطريقة جزمية أو احتمالية ليس مسألة شخصية، ليقال: إنّ المرء إذا كان جازماً بتحقّق العلامة أو محتملاً لتحقّقها فلا محذور في أن يوطّن نفسه على هذا الأمر وأن يحدّث به، إمّا على نحو اليقين أو الاحتمال بحسب ما يتوفّر لديه من قرائن، فنحن هنا لا نبحث عن معذّر شرعي لهذا الشخص، وإلاّ فإنّ المعذّر موجود، كون الشخص لا يُلام على حالته الوجدانية جزماً أو احتمالاً، وإنّما القضية في التطبيقات المذكورة تتّصل بعقيدة المهدوية برمتها ودورها التغييري، فإنّ الاستغراق بعلامات الظهور والانشغال بتطبيقها له تأثير مباشر على العقيدة ذاتها، وله أيضاً تداعياته على صورة الجماعة المؤمنة بهذه العقيدة، وقد يترك انطباعات خاطئة لدى البعض من هؤلاء، فيتّخذ المواقف بوحي من هذه القراءة الإسقاطيّة، وهذا كلّه لا بدّ أن يُؤخذ بعين الاعتبار قبل أن نفتح الباب على مصراعيه أمام تطبيق العلامات على الوقائع بطريقة احتمالية أو قطعية.

٤ ـ علامات الظهور بين المحتوم والموقوف:

أما الضابط الرابع وهوالضابط الخاص بعلامات الظهور، فهو أنّ غالبية الروايات التي تتحدّث عن هذه العلامات وإن كانت لا تشير إلى

درجة الحتمية في وقوع هذه العلامة أو تلك، لكنّ المستفاد من بعض الروايات الصحيحة والمستفيضة أنّ علامات الظهور ليست على نسق واحد، لجهة حتميّة وقوعها، بل يمكن تصنيفها إلى مستويَيْن أساسيَّيْن:

١ - العلامات الموقوفة:

المستوى الأول: وهي العلامات التي بلغت درجة الحتمية في وقوعها حدّ الاقتضاء لا العلية، بمعنى أنّ المقتضي لوقوع الحدث متوفّر، لكن من المعلوم أنّ فعلية الوقوع لا تتوقّف على توفّر المقتضي فحسب، بل تحتاج إلى توفّر الشروط والظروف الملائمة، وانتفاء الموانع التي قد تغيّر المسار الطبيعي للأحداث في اتجاه آخر، وهذا النوع من العلامات هو ما اصطلحت عليه الروايات بالموقوف، لأنّ تحقّقها موقوف على حصول شيءٍ أو انتفائه، في مقابل المحتوم الذي لا يتوقّف تحقّقه على شيء، ففي الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنّ من الأمور أموراً موقوفة وأموراً محتومة، وإن السفياني من المحتوم الذي لا بدّ منه»[1].

٢ - العلامات الحتمية:

المستوى الثاني: وهي العلامات التي بلغت درجة الحتمية في وقوعها حدّ العلّة التامة التي يكون وجود المعلول بعدها أمراً مفروغاً منه، ولا يعرضه التغيير والتبديل، ولا يكون تحققها معلّقاً على حدوث شيءٍ أو حصوله، وهذا النوع هو المحتوم في الروايات، ومثاله الواضح: قضية خروج

---

(١) الغيبة للنعماني، ص ٣٠١.

السفياني كما تنص على ذلك بعض الروايات، ومنها الرواية المتقدّمة عن الإمام الباقر عليه السلام.

وتوضيحاً لهذين الصنفين من العلامات نقول: إنّ كون هذه العلامة أو تلك من المحتوم أو الموقوف، إنّما هو بالنسبة للعباد وما يُظهره الله لهم من مخزون علمه، ويُطلعهم عليه من خلال أنبيائه، وأما بالنسبة إلى الله تعالى فهو محيط بالأمور، وزمامها بيده، وهو عالم بشروطها وموانعها وما يتحقّق منها وما لا يتحقّق، وقد قضت المشيئة الإلهية لمصالح عديدة أن لا يُظهر الله سبحانه الحقائق كلَّها لعباده بما في ذلك الأنبياء، بل إنّ ما يُظهره لهم تارة، يُظهره كاملاً فيخبر نبيّه عن الأشياء التي ستحدث حتماً فتكون الصورة لدى النبي تامةً ومكتملة بكلّ عناصرها ـ أعني بمقتضياتها وشروطها وموانعها ـ وهذا هو المحتوم الذي لا مجال لتغيّره وتبدّله، وتارةً أخرى يقدّر أنّ الحكمة والمصلحة أن لا يَطّلِع أولياؤه على الصورة كاملةً، وإنما يُطلعهم على جانب من الصورة، فهو يخبرهم عن المقتضي لحدوث هذه القضية أو تلك، ولا يخبرهم عن أن ثمة مانعاً سيطرأ ويغيّر مسار الأحداث، وهذا هو الموقوف، نظير ما حدث مع خليل الله إبراهيم عليه السلام عندما أمره الله بذبح ابنه اسماعيل عليه السلام موحياً له أنّ المصلحة في ذلك قائمة وموجودة، ولم يُطلعه على كامل القصة، وأنّ هذا الأمر هو اختبار له، فلما أظهر إبراهيم عليه السلام الاستعداد التام للتضحية بابنه وتلّه للجبين افتداه الله بكبش عظيم. إنّ إبراهيم اطّلع على وجود المقتضي للذبح، لكنّه لم يطّلع على وجود المانع، ووجود المانع هو الذي يُفَسَّر بالبداء، والذي هو في حقيقته ليس سوى إظهارٍ بعد إخفاءٍ، وليس ظهوراً بعد خفاء ليلزم الجهل

على الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فيكون البداء في التكوين نظير النسخ في التشريع[1].

إنّ ما نريد استنتاجه مما تقدّم أنّ وجود مستويَيْن لعلامات الظهور وهما المحتوم والموقوف يفرض على العالِم قبل غيره التريّث قبل تقديم صورة ناجزة وقراءة نهائية لأحداث وعلامات «عصر الظهور» أو «يوم الخلاص»، بل إنّ مسؤوليّته في الدرجة الأولى أن يعمل على تمييز «المحتوم»

---

(١) ويستفاد من بعض الروايات وجود مستوى ثالث من العلامات، وهي ما بلغت درجة الحتمية فيه حدّ العلة التامة أيضاً كالثاني مع فارق مهم بينهما، إذ في المستوى السابق تبقى الحتمية معلّقة على الإرادة الإلهية المهيمنة على الأمور كلّها، والتي قد تتدخل لتغيير المسار الطبيعي للأحداث على الرغم من توفر كل عناصر الحتمية، وإن كان ذلك خلاف المعهود من سنته تعالى، بينما في المستوى الثالث، فإنّ الإرادة الإلهية لا تتدخّل لتغيير المسار المشار إليه لا لعجز أو مانع من ذلك، بل لأنّ ذلك وعد الله وهو لا يخلف الميعاد، جاء في الخبر عن داوود بن القاسم قال: «كنا عند أبي جعفر محمد بن علي الرضا ﷺ فجرى ذكر السفياني وما جاء في الرواية من أن أمره من المحتوم فقلت لأبي جعفر ﷺ: وهل يبدو لله في المحتوم؟ قال: نعم، قلنا له: فنخاف أن يبدو لله في القائم، قال: إنّ القائم من الميعاد والله لا يخلف الميعاد»، أنظر: الغيبة ٢٠٣.

وربما يُعترض على ما تقدّم بأنّ قابلية المحتوم من المستوى الثاني للتغيّر بفعل الإرادة الإلهية تنافي حتميته، والبداء إنما يتصوّر في الموقوف لا المحتوم.

وقد يجاب على ذلك بأن الحتمية لا تعني سوى توفّر العلّة التامة لوقوع الحدث وهذا لا يتنافى وبقاء المشيئة لله في تغييره وتبديله، وعليه فلا نحتاج إلى التأويل الذي ارتكبه العلامة المجلسي بصرف البداء في المحتوم مما وردت الإشارة إليه في الرواية إلى البداء في خصوصياته لا في أصل وجوده، أنظر: بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٢١٥، فإنه تأويل مخالف للظاهر.

لكن الإنصاف أنّ حتمية أمر تنافي تعرّضه للبداء والتغيير، لا لمحدودية قدرة الله سبحانه، بل لأن الإخبار من قبل المعصوم بأنّ أمراً ما هو من المحتوم ظاهر في عدم تعلّق الإرادة الإلهية بتغييره، والذي يهوّن الخطب أن الرواية الواردة في المقام التي تتحدث عن وقوع البداء في المحتوم غير صحيحة الإسناد، ما يفقد المستوى الثالث للمستند الصحيح..

من المتغيّر و«الموقوف» حتى لا يوهم نفسه وقارئيه أو مستمعيه بتساوي العلامات في درجة حتميّتها، مع العلم أنّ الكثير منها، بل معظمها هي في حكم الموقوف القابل للتغيّر، باعتبار أنّ ما ثبت كونه من المحتوم هو أربع أو خمس علامات، ففي الخبر الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال الثمالي: «قلت لأبي عبدالله: إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول إنّ خروج السفياني من الأمر المحتوم، قال لي: نعم، واختلاف وُلد العباس من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم»[1]، ونحوها روايات أخرى أضافت علامة أو علامتين[2]، أما سائر العلامات، فهي إما من الموقوف المتغيّر فعلاً، أو لم يثبت بوجهٍ صحيحٍ كونها من المحتوم، الأمر الذي يفرض التعامل معها معاملة الموقوف في طريقة عرضها للأمة.

لا يُقال: إنّه وبمجرد أن يتحدّث المعصوم عن وقوع شيء في المستقبل ويعتبره علامة على ظهور المهدي عجل الله فرجه، فإنّ ذلك ظاهرٌ في حتميّة حدوثه، ولا يُحمل على أنّه من الموقوف إلاّ مع قيام الدليل على ذلك، فالأصل في العلامة أن تكون محتومة إلاّ مع قيام القرينة على كونها موقوفة.

لأنّه يُجاب على ذلك: بأنّ الروايات لو أنّها حدّدت ما هو الموقوف فلا تواجهنا مشكلة، لأنّ ما عداها سوف يكون حينئذٍ من المحتوم، عملاً بالأصل المذكور، أمّا وأنّ الروايات لم تحدّد لنا ما هو الموقوف، وإنّما حدثتنا ـ أعني الروايات ـ عن أنّ في العلامات الواردة في النصوص ما هو موقوف

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ص ٦٥٢.

(٢) أنظر: الغيبة للنعماني، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، والغيبة للطوسي، ص ٤٣٥.

وفيها ما هو محتوم، ثم ذكرت لنا بعض ما هو من مصاديق المحتوم، فلا مجال حينئذٍ للأصل المذكور.

نماذج القراءة الإسقاطيّة

وفيما يلي نشير إلى بعض النماذج من علامات الظهور التي تمت قراءتها بطريقة إسقاطيّة في أكثر من مرحلة زمنية ولا سيما في مرحلتنا الخطيرة هذه، وليس غرضنا هنا الاستقصاء في عرض العلامات وبيان ما ثبتت صحّته منها وما لم تثبت صحّته.

النموذج الأول: رايات أهل المشرق

من علامات الظهور التي تعرّضت للقراءة الإسقاطية ما ورد في حديث مشهور مروي من طرق الفريقين حول رايات تخرج من المشرق تطلب الحق فلا يُستجاب لطلبها فتقاتل حتى تنتصر ولا تكلّ ولا تملّ حتى تدفع الراية إلى المهدي المنتظر عجل الله فرجه، ففي سنن ابن ماجة بإسناده عن رسول الله ﷺ: ..وإنّ أهل بيتي سيلقون بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً حتى يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير فلا يعطونه، فيقاتلون فينتصرون، فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه، حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي فيملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملؤها جوراً، فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم ولو حبواً على الثلج»[1]. وفي رواية أخرى جاء بعد قوله: «ولو حبواً على الثلج»: «فإنها رايات هدىً»[2].

---

(١) سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٢) المستدرك للحاكم النيسابوري، ج ٤، ص ٤٦٥.

وأما في مصادر الشيعة فقد روى النعماني بسنده إلى الكابلي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «كأني بقوم قد خرجوا بالمشرق يطلبون الحق فلا يُعْطَوْن، ثم يطلبونه فلا يعطونه، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم، فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتى يقوموا، ولا يدفعونها إلا إلى صاحبكم، قتلاهم شهداء»[1].

ونلاحظ أنّ هذه الروايات قد تمّ إسقاطها بطريقة حدسية على ثلاث مراحل زمنية مختلفة:

١ - فقد فسّرها البعض بالدولة الصفوية، يقول العلامة المجلسي في ما نقل عنه تلميذه السيد نعمة الله الجزائري تعليقاً على حديث الكابلي المتقدّم: «لا يخفى على أهل البصائر أنه لم يخرج من المشرق سوى أرباب السلسلة الصفوية، وهو الشاه اسماعيل أعلى الله مقامه في دار المقامة، فيكون في هذا الحديث إشارة إلى اتصال دولة الصفوية بدولة المهدي عجل الله فرجه، فهم الذين يُسلّمون المُلْك له عند نزوله بلا نزاع وجدال»[2].

فأنت تلاحظ أنّ المجلسي جزم بأن تلك الروايات ناظرة إلى الدولة الصفوية، مع أنّ هذه الدولة قد انقرضت منذ قرون! ولذا علّق السيد علي القاضي الطباطبائي على كلام المجلسي المذكور قائلاً: «هذا تأويل حدسي

---

(١) الغيبة للنعماني، ص ٢٨٢.

(٢) الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٧٦، والموجود في بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٢٤٣، تعليقاً على حديث الكابلي، هو العبارة التالية: «بيان: لا يبعد أن يكون إشارةً إلى الدولة الصفوية شيّدها الله تعالى ووصلها بدولة القائم عليه السلام».

للخبر ولا شاهد له في نفس الحديث أصلاً، وانقراض الدولة الصفوية وعدم اتصالها بدولة المهدي عجل الله فرجه أصدق شاهدٍ على ما ذكرناه»[1].

٢ ـ وفي الآونة الأخيرة وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران شاع تفسير تلك الروايات وتطبيقها على هذه الثورة وقد جزم كثيرون بذلك، وساد هذا الاعتقاد حتى في الأوساط العلمائية، يقول بعض مَنْ يُصرّ على أنّ عصرنا هذا هو عصر الظهور بعد أن فسّر هذه الروايات بالإيرانيين المعاصرين: «وواصلوا الثورة حتى انتصروا وأقاموا حكم الإسلام وبقي أن يُسلّموا الراية إلى المهدي عندما يظهر»[2].

والسؤال أنّه ومع التسليم بأنّ المراد بأهل المشرق هم الإيرانيون، ولكن من أين لنا أن نُسقط هذه الروايات على خصوص المعاصرين منهم والذين قادوا الثورة الإسلامية؟ فإنّه لو استبعدنا أن يكون المقصود بهم قوماً قد مضوا في بعض الأزمنة الغابرة، لكن أليس من المحتمل أن يكون المراد بهم قوماً سيأتون في قادم الأيام ويرعف بهم الزمان؟

ثم إنّ تطبيق هذه الأحاديث وإسقاطها على الواقع قد يؤدّي إلى اقتناع بعض من هو في مواقع المسؤولية بصحّة هذا التفسير ما يدفعه إلى التعامل مع هذا التفسير على أنّه حقيقة، وربما يبني بعض السياسات والمواقف على هذا الأساس، لأنّه يعتقد ويتخيّل أنّه لن تنقضي دولته قبل أن يُسَلِّم الراية للمهدي، مما قد يشكّل مجازفة خطيرةً بمصير الأمة بأكملها؟!

---

(١) المصدر السابق، حاشية الكتاب.

(٢) عصر الظهور، ص ٢١٩.

٣ - والإسقاط الثالث لهذه الروايات هو ما فعله العباسيون، فإنّهم أول من حاول استغلال أحاديث الرايات المشرقية وإسقاطها على دولتهم التي اعتمدت بشكل رئيس على العناصر الإيرانية بقيادة القائد الشهير أبي مسلم الخراساني، وقد كان شعار هذه الحركة هو الرايات السوداء، ولذا وجدنا أن أول خلفاء بني العباس وهو أبو العباس السفاح يقول في أول خطبة له بعد توليه سدة الحكم: «يا أهل الكوفة إنا والله ما زلنا مظلومين مقهورين عن حقنا حتى أتاح الله لنا شيعتنا أهل خراسان فأحيا بهم حقّنا... فاعلموا أنّ هذا الأمر فينا وليس بخارجٍ منّا حتى نسلمه إلى عيسى بن مريم»[1].

وقد مال إلى ترجيح هذا الرأي - أقصد تطبيق حديث الرايات المشرقيّة السوداء على حركة أبي مسلم الخراساني - بعض الأعلام المتخصّصين بالكتابة حول القضيّة المهدويّة، وهو السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، وذلك استناداً إلى بعض الروايات المرويّة عن أحد أئمّة أهل البيت عليهم السلام والظاهرة في أنّ الرايات السوداء هي الرايات التي حملها أبو مسلم الخراساني، فقد ورد في الحديث أنّ أبا مسلم الخراساني دخل على الإمام الصادق عليه السلام وهو يحمل إليه ثياباً مُرسلة من خراسان، فلمّا خرج من عنده، قال الإمام عليه السلام: «هذا صاحب الرايات السود التي يأتي بها من خراسان»[2].

---

(١) تاريخ الطبري، ج ٦، ص ٨٢ - ٨٤.

(٢) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٥٦، وعنه بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٣٢.

يقول السيد الصدر ﷺ تعليقاً على هذا الحديث: «وعليه فالمظنّون أنّ المراد بالرايات السود رايات أبي مسلم الخراساني، فإنّ ثورته بدأت من خراسان، واتّجهت إلى بغداد بأعلامها السود الخفّاقة، وقد جُعلت علامة على الظهور باعتبار أهميتها في التاريخ وإلفاتها نظر الجيل المعاصر والأجيال التي بعده، ولا يضرّ بذلك الفصل الزماني الطويل بينها وبين الظهور، كما أسلفنا، شأنها في ذلك شأن العديد من العلائم التي ذكرت للظهور»[1].

وفيما يبدو فإنّ هذا الرأي أضعف من سابقيه، لا لافتقاره إلى الدليل الصحيح فحسب، بل لوجود معارض للرواية التي استند إليها صاحب هذا الرأي، والمعارض هو الروايات المتقدّمة التي أكّدت على أنّ أصحاب الرايات السوداء لا يتوقّفون حتى يدفعوا الراية إلى المهدي ﷺ، وهذا لا ينطبق على أبي مسلم الخراساني وجماعته، كما هو واضح.

إنّ تضارب هذه الآراء في تطبيق حديث «الرايات المشرقيّة السوداء» لا بدّ أن يشكّل واعظاً ودرساً لكلّ المتسرِّعين في إسقاط علامات الظهور على أحداث واقعهم وزمانهم.

النموذج الثاني: أزمة الحكم في الحجاز وموت عبدالله

ومن النماذج الواضحة للقراءة الإسقاطية: قضية موت «الملك» عبدالله، مما اعتُبر علامة من علامات الظهور، استناداً إلى رواية أبي بصير عن الإمام الصادق ﷺ: «من يضمن لي موت عبدالله أضمن له القائم، ثم

---

(١) تاريخ الغيبة الكبرى، ص ٤٥٨.

قال عليه السلام: إذا مات عبدالله لم يجتمع الناس بعده على أحد ولم يتناه هذا الأمر دون صاحبكم إن شاء الله، ويذهب ملك السنين ويصير ملك الشهور والأيام، فقلت: يطول ذلك؟ قال كلا»[1].

ويورد بعض المؤلفين المهتمين بعلامات الظهور هذا النص تحت عنوان «أزمة الحكم في الحجاز» في قراءة وضعت النصّ المذكور في سياق خاص ووظّفته بطريقة ترمز إلى واقع معاصر في إحدى الدول العربية، معتبرة أنّ حدوث فراغ سياسي في الحجاز يعقبه صراع على السلطة بين قبائله هو مقدّمة لظهور الإمام المهدي عجل الله فرجه[2].

لكن هذا الباحث تجاهل ذكر مستنده في هذه القراءة الإسقاطية التي تعتبر أن هذا «المَلِك» (لفظ الملك لم يرد في الروايات) هو من ملوك الحجاز، مع أنه لا هذا النص ولا غيره يشير إلى ذلك، فلِمَ لا يكون هذا «الملك» من حكام العراق مثلاً؟ أو لِمَ لا يكون ملكٌ سيأتي في قادم الأيام؟ بل لِمَ لا يكون من الملوك الذين قضوا في بعض الأزمنة الغابرة؟ فتكون هذه العلامة من العلامات التي قد تحقّقت وانقضت كما يرى بعض العلماء[3]، وهو ما تؤيده بعض الروايات الآتية.

---

(١) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٢١٠.

(٢) عصر الظهور، ص ٢٦١.

(٣) وهو الشيخ رضي الدين علي بن يوسف الحلي أخو العلامة الحلي في كتابه العدد القوية، حيث نص - كما ينقل عنه السيد محسن الأمين - على أن موت عبدالله من العلامات المتحققة وهكذا فقد استظهر السيد الأمين أن المراد بعبدالله هو المستعصم آخر ملوك بني العباس، أنظر أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٧٢ - ٧٣.

إنّ قضية موت «الملك» عبدالله التي نصّت الرواية المتقدّمة على اعتبار موته علامة من علامات الظهور، كما تعرّضت للقراءة الإسقاطيّة كما أوضحنا، فقد تعرّضت للقراءة الانتقائيّة أيضاً، حيث يُلاحَظ أنّ مَنْ أسقطها على زماننا قد تجاهل سائر الروايات الواردة في شأن عبدالله هذا والذي يسبّب موته اختلافاً بين الناس والمصرّحة بأنّه من ملوك بني العباس[1]، بل إنّ المتأمّل في الروايات ـ وبعضها صحيح ـ يدرك أنّ ما ترمي ـ هذه الروايات ـ الحديث عنه، كعلامة من علامات الظهور هو اختلاف بني العباس بعد موته وعدم اجتماعهم على خليفة بعده[2]، فأية موضوعية أو أمانة تسوّغ إغفال هذه النصوص التي تجعل من العلامة المذكورة «أعني موت عبدالله» علامة متحقّقة ومنتهية منذ زمن طويل، ثم الإيحاء بأنّها من العلامات المتوقّع حدوثها؟!

ويمكنني القول: إنّ الرواية المتقدمة التي تمّ الاستناد إليها في هذه القراءة الإسقاطية تشتمل على قرائن جليّة تشهد بأن «عبدالله» هذا هو أحد خلفاء بني العباس، وليس ملكاً يأتي بعد مئات السنين، ومن هذه القرائن ما جاء في ذيل الرواية وفي سؤال السائل تحديداً «فيطول ذلك؟ قال عليه السلام كلا»، فإنّ المشار إليه في السؤال بقوله: «ذلك» هو موت عبدالله؟ وقد جاءه الجواب بنفي كون المدة طويلة، ومن المعلوم أنه لو كان المقصود بعبدالله حاكماً حجازياً يظهر بعد أكثر من ألف سنة على حديث

---

(١) البحار، ج ٥٢، ص ٢٧٥، وفي بعض الروايات ورد «هلاك العباسي» باعتباره من علامات ظهور القائم (أنظر: الغيبة للنعماني، ص ٢٧٠).

(٢) الغيبة للنعماني، ص ٢٦٧ و٢٧٨ و٢٧٩، البحار، ج ٥٢، ص ٢٦٤.

الإمام الصادق عليه السلام لما صحّ نفي طول المدة، بخلاف ما لو كان حاكماً عباسياً.

ولعلّ قائلاً يقول: إنّه كيف يكون عبدالله المشار إليه من ملوك بني العباس ويكون موته من علامات الظهور، مع أنّه من المعلوم أنّ دولة بني العباس قد انقرضت قبل ما يزيد على سبعة قرون؟

وتمكن الإجابة على ذلك: بأنّ موت عبدالله ليس من العلامات المحتومة، «ويحمل ما دلّ على أنه من المحتوم - إن صحّ - على أن كونه من العلامات من المحتوم، وكونه من العلامات القريبة غير محتوم»[1].

النموذج الثالث: شعيب بن صالح

ومن الشخصيّات التي ورد في الروايات أنّ لها دوراً في حركة الإمام المهدي شخص يدعى شعيب بن صالح، فقد نصّت بعض الأحاديث على أنّه يتحرّك بادئ الأمر تحت لواء القائد الخراساني، ومن ثَمَّ يصبح لاحقاً صاحب راية الإمام المهدي عجل الله فرجه[2]، ويحاول البعض إسقاط هذا الاسم على إحدى الشخصيات الإيرانية المعاصرة ويعتقد الكثيرون بذلك، ولا ندري إذا كانت هذه الشخصية المعاصرة تحمل مثل هذا الاعتقاد، أو أنّ بعض المحيطين بها يحملون هذا الاعتقاد ويديرون الأمور على هذا الأساس، ولا يخفى أنّ هذا التطبيق حسّاس وخطير جداً، لأنّه قد يشكّل مجازفة خطيرة

---

(١) أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٧٣.

(٢) الغيبة للطوسي، ص ٤٦٣.

بمصير الأمة إذا ما تمّت إدارة الأمور على أساس هذا الاعتقاد ولا سيما إذا أُخذ بعين الاعتبار ما ورد في تلك الروايات[1]، من أنّ بين ظهور هذه الشخصية على الساحة وبين خروج الإمام المهدي عجل الله فرجه اثنين وسبعين شهراً، أي ست سنوات تقريباً! حيث ينشغل البعض بحساب الأيام والشهور لانقضاء هذه السنوات!

وفي تقييمنا لهذه القراءة الإسقاطيّة لا نجد ما يساعد على مصداقيتها، بل إنّ كافة الضوابط المتقدّمة التي لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار كشروط للأخذ بروايات علامات الظهور لا تتوفّر في المقام لتؤكّد صحّة تطبيق هذه العلامة، أعني انطباق شخصيّة شعيب بن صالح على شخصية معاصرة، وبيان ذلك:

أولاً: إنّ الروايات التي تتحدّث عن شخصية شعيب بن صالح ودوره في عصر الظهور لم يثبت صحة أيٍّ منها، سواء ما ورد منها من طرق الشيعة أو السنّة[2].

ومما يزيد الأمر إشكالاً وتوقّفاً هو التضارب في الروايات حول

---

(١) شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٤١٣ نقلاً عن بعض مصادر السنة.

(٢) ورد اسم شعيب بن صالح عند الشيعة في غيبة الشيخ الطوسي في روايتين غير صحيحتين سنداً، لاحظ كتاب الغيبة، ص ٤٤٤ وص ٤٤٦ وورد ذلك في مختصر بصائر الدرجات للشيخ حسن بن سليمان الحلبي، ص ١٨٩، وأمّا عند السُّنّة فإنّ الروايات التي تتحدّث عن دور شعيب بن صالح قد جاءت في كتاب الفتن لنعيم بن حمّاد المروزي، وقد نقلها عنه السيد ابن طاووس في كتاب الملاحم والفتن، والسيد المرعشي في شرح إحقاق الحق، ج ١٣، ص ٣٠٩ - ٣٤٥ وج ٢٩، ص ٤٠٨ وما بعدها.

مواصفات هذه الشخصية، فبينما تذكر بعض الروايات أنه هاشمي[١]، فإن سائرها يذكر أنّه تميمي، أو من تميم، وهي قبيلة عربية معروفة ولا علاقة نسبية بينها وبين بني هاشم[٢]، وفي رواية ثالثة أنه «مولى لبني تميم»[٣].

وكما أنّ ثمة اختلافاً في نسب شعيب بن صالح، فإنّ ثمة اختلافاً في البلد الذي ينتمي إليه، فبعض الروايات تصرّح أنّه من سمرقند[٤]، وظاهر البعض الآخر أنّه من خراسان أو أنّ دوره في خراسان[٥]، وفي بعضها إشارة إلى طالقان[٦]، وفي بعضها إشارة إلى الريّ[٧].

وهكذا، نجد تضارباً في أوصاف شعيب بن صالح الشخصية، ففي بعض الروايات وُصِفَ أنه أسمر[٨] وفي بعضها الآخر أنه أصفر[٩]، وربما صُحِّف أحدهما بالآخر.

---

(١) كما في رواية مروية عن الإمام علي ﷺ «يخرج من المشرق رايات سود تقاتل السفياني، فيهم شاب من بني هاشم في كفه اليسرى خال، وعلى مقدمته رجل من بني هاشم يدعى شعيب بن صالح» أنظر: شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٤٧٢.

(٢) توصيفه بالتميمي ورد في بعض مصادر الشيعة، أنظر: مختصر بصائر الدرجات، ص ١٨٩.

(٣) م.ن، ج ٢٩، ص ٢٧٤.

(٤) أنظر: الغيبة للطوسي، ص ٤٤٤.

(٥) شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٤١٣.

(٦) مختصر بصائر الدرجات، ص ١٨٩.

(٧) شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٢٧٤، ويزعم البعض أن ما ورد حول أن هذا الرجل من سمرقند مخالف لما هو المشهور في مصادرنا الشيعية من أنه من أهل الري، أنظر: عصر الظهور للكوراني، ص ١٧١، ولكننا لم نجد في روايات أهل البيت ﷺ ما يشير إلى أن شعيب بن صالح هو من أهل الري. والله العالم.

(٨) شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٢٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٥٣٣.

ثانياً: إنّ إسقاط شخصية شعيب بن صالح على شخصيّة معاصرة تواجهه عدة عقبات:

أولاها: إنّه وأمام هذا التضارب المُشار إليه حول نسب شعيب بن صالح وأوصافه وبلده، فكيف يطمئن الإنسان أو يسمح لنفسه بأن يُسقطها على شخصية معاصرة، في محاولة تمحليّة تعمل على تأويل النص وَلَيِّ عنقه، مع أنّه لا انسجام بين شعيب بن صالح وبين هذه الشخصية في كثير من الأوصاف. وانطباق بعضها لا يبرّر هذا الإسقاط، إنّ شعيب بن صالح أكان هاشمياً أو تميمياً كيف ينطبق على الشخصية المعاصرة التي يرمز هؤلاء إليها؟! ولا سيما بملاحظة ما جاء في بعض تلك الروايات أن شعيب بن صالح أعور[1].

ثانيها: إنّ ظاهر الروايات - وبصرف النظر عن صحتها - يدلُّ على أنّ حركة شعيب بن صالح مقارنة لحركة السفياني، بل هي سابقة عليها[2]، فأين هو السفياني وأين حركته، إذا كان شعيب بن صالح هو شخصية معاصرة قد ظهرت بالفعل؟

ثالثها: إنّ الروايات التي تتحدّث عن حركة الخراساني وقائد جيشه شعيب بن صالح تعطي توصيفاً لهذه الحركة، خلاصته: أنّ قائدها العام

---

(١) إلزام الناصب، ج ٢، ص ١٧٠.

(٢) ففي بعض تلك الروايات أنه عندما يأمر السفياني بقتل أهل الكوفة وأهل المدينة، عند ذلك تُقبل الرايات السود من خراسان، على جميع الناس شاب من بني هاشم... فيسرِّح رجل من بني تميم من الموالي يقال له شعيب بن صالح إلى اصطخر إلى الأموي.. انظر: شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٥١٧.

شاب هاشمي بيده خال، وأنّهم يلبسون قلانس[1] سوداء وثيابهم بيض، فضلاً عن أنّ راياتهم سوداء[2]. وهذا التوصيف لا نجد له انطباقاً واضحاً على زماننا المعاصر، فأين هو الشاب الهاشمي الذي يقود شعيب بن صالح؟ وأين القلانس السوداء والثياب البيض، بل والرايات السوداء التي تميّز هذه الحركة؟!

إلى غير ذلك من المفارقات والأسئلة الحائرة التي لا تجد لها جواباً مقنعاً.

ثالثاً: ثم إنّ ثمة عقبة أخرى تواجه هؤلاء الذين يسوّقون لفكرة انطباق شخصية شعيب بن صالح على إحدى الشخصيات المعاصرة، وهي: هل أنّ ظهور شخصية شعيب بن صالح هو من العلامات المحتومة والتي لا بدّ من وقوعها الحتمي في عصر الظهور؟ ليس هناك ما يشير في النصوص إلى ذلك، ولذا، فمن الممكن أن تكون من العلامات الموقوفة والمتغيّرة.

النموذج الرابع: السفياني ودوره

إنّ قضية خروج السفياني هي من المحتوم وفق العديد من الروايات، لكنّ الملاحظ في المعالجات المعاصرة لأحداث عصر الظهور، ومنها حركة السفياني أنّها تنحو إلى اعتبار دور السفياني دوراً لَمّا يَحِنْ وقتُه بعدُ، في تجاهل لبعض النصوص التي يظهر منها أنّ حركته ستحصل في زمن بني

---

(١) قلانس: جمع قُلَنسُوة، وهي قبعة صغيرة تُوضع على الرأس.

(٢) أنظر: شرح إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ٤١١ - ٤١٣.

العباس، وهو ما ورد في خبر الحسن بن إبراهيم، قال: قلت للرضا عليه السلام أصلحك الله، إنّهم يتحدّثون أنّ السفياني يقوم وقد ذهب سلطان بني العباس، فقال: كذبوا إنه ليقوم وإنّ سلطانهم لقائم»[1].

والسؤال: كيف لباحث يدّعي المعرفة والموضوعيّة أن يطلق العنان لقلمه ليسطّر ما يقرب من خمسين صفحة ـ مثلاً ـ عن السفياني وحركته ثم لا يتطرّق لمثل هذا النص وأمثاله؟![2].

إنّ ما تقدّم هو بعض النماذج من علامات الظهور التي تمّ التعامل معها بطريقة انتقائيّة إسقاطيّة، وهناك نماذج أخرى تمّ التعامل معها بالأسلوب نفسه، ونحن إذ نذكر هذه النماذج فإنّنا لا نريد اتخاذ موقف حاسم من هذه المفردة أو تلك، أو حول حدوث هذه العَلاَمة أو ترقّب حدوثها في قادم الأيام، وإنّما نريد القول: إنَّ أدنى شروط البحث الموضوعي هو ملاحظة كافة النصوص ذات الصلة، ثم إجراء موازنة بينها بعد الفراغ من توثيقها وتحقيقها.

---

(١) البحار، ج ٥٢، ص ٢٥١.

(٢) أنظر: عصر الظهور، ص ٩١ - ١٣٩.

وفي الختام

في ضوء ما تقدّم من ملاحظات حول مسألة إسقاط علامات الظهور على الواقع المعاصر وما يُرافق ذلك من استغلال وتشويه ربما طال العقيدة المهدويّة نفسها، فإنّنا نقول: إنّ من مسؤولية الخطاب الإسلامي أن يكون دقيقاً وحذراً في طريقة استحضار القضية المهدويّة وتعاطيه معها، فاستحضار هذه القضية من زاوية علامات الظهور فقط وما يستتبع ذلك من انشغال برصد تلك العلامات ومحاولة إسقاطها على الواقع هو اختزال لهذه القضية واجتزاء لرسالة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف.

إنّ علينا أن ننشغل بما هو تكليفنا ومسؤوليتنا في إقامة العدل وإحقاق الحق، وبذلك نمهّد للمهدي المنتظر بدل أن نستغرق في أمور لا علاقة لها بتكليفنا ولن نُسأل عنها، بل ربما كان الانشغال بها تبديداً للوقت وهدراً للعمر.

وبكلمة ثانية: إنّ مسؤوليّتنا في عصر غيبة الإمام عجل الله فرجه الشريف هي أن نحقّق شروط الظهور وننتظره انتظاراً إيجابياً، لا أن نحدّق في علامات الظهور على طريقة الانتظار السلبي، إنّ «الشروط» بأيدينا وهي تكليفنا، أمّا «العلامات» فليست من صنعنا ولا دخل لنا في تحقّقها، وتحقيق الشروط يعني الانخراط عملاً في تهيئة المقدّمات وإعداد الأجواء والظروف التي تساعد على ظهور المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف، لأنّه لن يظهر إلاّ إذا اكتملت الشروط ومُهِّدت الأرضيّة الصالحة لتقبّله وتقبّل مشروعه التغييري والتحرّري، الذي يعيد إلى الفطرة صفاءها، وإلى العقل إشراقته وإلى القلب

نبضه وحيويّته وإلى الدين أصالته وتسامحه وإلى الأمة الإسلاميّة دورها الريادي في الشهادة على سائر الأمم، وإلى الإنسانيّة كرامتها وعزّتها المهدورة، إنّ علينا ـ كما قال المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله ـ إذا كنّا نؤمن بالمهدي عجل الله فرجه: «أن نمهِّد له الطريق، وأن نصنع له موقعاً للإسلام هنا وموقعاً للإسلام هناك.. أن ننتظر المهدي عجل الله فرجه أن ندرس ما هي طاقتنا وإمكاناتنا في خدمة الإسلام.. لنخدم الإسلام في بيوتنا، بأن نجعل من عوائلنا عوائل إسلاميّة، وفي أسواقنا لنجعلها أسواقاً إسلاميّة شرعيّة لا تتحرّك بالغش ولا بالخداع ولا بأكل أموال النّاس بالباطل، ونخدم الإسلام في حركة الواقع السياسي، ليكون واقعنا السياسي واقعاً إسلاميّاً ينطلق من قواعد الإسلام وأحكامه... إنّ انتظار الإمام المهدي عجل الله فرجه يفرض علينا أن نُعِدَّ أنفسنا على أساس المواصفات التي يتميّز بها أنصاره وأتباعه والسائرون في طريقه»[1].

(١) في رحاب أهل البيت عليهم السلام، ج ٢، ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - أسس التقدم عند مفكري الإسلام، الدكتور فهمي جدعان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.

٣ - أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - ١٩٨٣ م.

٤ - إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، الشيخ علي اليزدي الحائري، ت: ١٣٣٣ هـ، تحقيق: السيد علي عاشور، لا.ط، لا.ت.

٥ - الأنوار النعمانية، السيد نعمة الله الموسوي الجزائري، ت: ١١١٢ هـ، تبريز - إيران.

٦ - أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية، الإمام الخميني، ت: ١٩٨٩ م، تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني - قم، الطبعة الثالثة ١٣٨٥ هـ. ش.

٧ - بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، ت: ١١١١ هـ، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م.

٨ - تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن المغربي، ابن خلدون، ت: ٨٠٨ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة.

٩ - تاريخ الأمم والملوك المعروف بتاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٠ - تاريخ الغيبة الكبرى، السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة، أصفهان - إيران، لا.ت، لا. ط.

١١ - سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، ت: ٢٧٥ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.

١٢ - سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: ٢٧٩ هـ، الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٣ - شرح إحقاق الحق، آية الله المرعشي النجفي، مكتبة المرعشي النجفي، قم - إيران، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

١٤ - عصر الظهور، الشيخ علي كوراني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٥ - عيون أخبار الرضا، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت: ٣٨١ هـ، تحقيق: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٤٠٤ هـ.

١٦ - الغيبة للنعماني، الشيخ محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بالنعماني، ت: ٣٦٠ هـ، تحقيق: فارس حسن كريم، الناشر: مدين، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.

١٧ - فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة العاشرة، ١٩٦٩ م.

١٨ - في رحاب أهل البيت عليهم السلام، المرجع السيد محمد حسين فضل الله رحمه الله، دار الملاك، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م.

١٩ - الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ت: ٣٢٩ هـ، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية ١٣٨٨ هـ.

٢٠ - كتاب الغيبة، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت: ٣٨٥ - ٤٦٠ هـ، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم - إيران، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٢١ - كشف المحجة لثمرة المهجة، السيد علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، ت: ٦٦٤ هـ، مكتب الإعلام الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ.

٢٢ - كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت: ٣٨١ هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران ١٤٠٥ هـ.

٢٣ - كنز العمال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (٨٨٨ - ٩٦٩ هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيّاني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ.

٢٤ - مجمع الزوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: ٨٠٧ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٨ م.

٢٥ - المستدرك على الصحيحين، الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: ٤٠٥ هـ، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٢٦ - المهدي، السيد صدر الدين الصدر، دار الرافدين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤ م.

٢٧ - مسند أحمد، الإمام أحمد ابن حنبل، ت: ٢٤١ هـ، دار صادر - بيروت.

٢٨ - موسوعة الإمام المهدي عند أهل السُّنّة، مهدي الفقيه الإيماني، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة ٢٠١٠ م.

٢٩ - مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ت: ٥٨٨ هـ، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف - العراق، ١٩٥٦ م.

٣٠ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الشيخ محمد جعفر الكتاني، ت: ١٣٥٤ هـ، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر - مصر، الطبعة الثانية.

٣١ - نهج البلاغة، محمد بن الحسين الشريف الرضي، ت: ٤٠٦ هـ، تعليق وشرح: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم - إيران، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٣٢ - نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، ت: ١٢٥٥ هـ، دار الجيل، بيروت - لبنان ١٩٧٣ م.

نبذة عن المؤلف

الشيخ حسين أحمد الخشن

* مواليد سحمر ـ البقاع الغربي ـ لبنان 15 / 11 / 1966.
* التحق بالحوزة العلمية في لبنان منذ 1983 إلى 1987.
* التحق بالحوزة العلمية في قم منذ عام 1987 إلى 2000م.
* مدير دائرة الحوزات في مكتب المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله.
* أستاذ الدراسات العليا في مادتي الفقه والأصول في المعهد الشرعي الإسلامي في بيروت.

* صدر له العديد من المؤلفات، منها:

1 ـ الإسلام والعنف.. قراءة في ظاهرة التكفير. (طبعة ثانية).
2 ـ الإسلام والبيئة.. خطوات نحو فقه بيئي. (طبعة ثانية).
3 ـ في فقه السلامة الصحية.. التدخين نموذجاً. (طبعة ثانية).
4 ـ فقه القضاء 1 و2 تقريراً لدروس المرجع الراحل السيد فضل الله.
5 ـ الشريعة تواكب الحياة.
6 ـ من حقوق الإنسان في الإسلام. (طبعة ثانية).
7 ـ حقوق الطفل في الإسلام.
8 ـ عاشوراء.. قراءة في المفاهيم وأساليب الإحياء.
9 ـ الحر العاملي.. موسوعة الحديث والفقه والأدب.
10 ـ حكم دخول غير المسلمين إلى المساجد. (دراسة فقهية).
11 ـ مشعرة في التاريخ.
12 ـ علامات الظهور.
13 ـ النجاة ـ دراسة في مفهوم "الفرقة الناجية".
14 ـ أصول الاجتهاد الكلامي (تحت الطبع).
15 ـ الزهراء القدوة ـ للسيد فضل الله إعداداً و تنسيقاً.
16 ـ العقائد القرآنية ـ للسيد فضل الله إعداداً و تنسيقاً (تحت الطبع).
17 ـ له عشرات المقالات و الأبحاث و المحاضرات و الندوات و اللقاءات في شتى العلوم المعارف الإسلامية و الاجتماعية و الثقافية.
18 ـ شارك في العديد من المؤتمرات في لبنان و كندا و مصر و البحرين و الكويت و السعودية.
19 ـ عضو هيئة أمناء مؤسسات المرجع الراحل السيد فضل الله.